٢- الاستثمار الزراعي: الأنماط والاتجاهات

إن هذا الفصل باستخدامه البيانات التي جُمعت وحُلِلت أخيراً من أجل هذا التقرير إنما يستعرض الاتجاهات في مجال الاستثمار الخاص والعام عالمياً، وإقليمياً، وحسب مجموعات الدخل، ويقدر مدى التقدم المحرز في تكوين رأس المال الزراعي داخل تلك المناطق.

مفاهيم أساسية: الاستثمار مقابل المصروفات والسلع العامة مقابل السلع الخاصة

إذا تحدثنا بصورة أوسع نطاقاً لوجدنا أن الاستثمار ينطوي على التخلي عن شيء ما اليوم مقابل مراكمة أصول وتوليد دخل زائد أو منافع أخرى غداً. فالمزارعون يستثمرون داخل مزارعهم عن طريق الحصول على المعدات والآلات الزراعية، وشراء الحيوانات أو تربيتها، حتى تصل إلى المرحلة الإنتاجية، وزراعة المحاصيل الدائمة، وتحسين أراضيهم، وتشييد البنايات على المزرعة، الخ. وقد تستثمر الحكومات في أشياء، من بينها، شق وصيانة الطرق الريفية والبنية التحتية الواسعة النطاق للري، والأصول التي تُولِد عائدات من زاوية زيادة الإنتاجية خلال فترة طويلة من الزمن. وتستثمر الحكومات كذلك في أصول أخرى ملموسة بدرجة أقل مثل المؤسسات القانونية والسوقية، التي تمثل جزءاً من البيئة التمكينية للاستثمار الخاص. ولذلك فقد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان الصرف العام أو الخاص، يمثل استثماراً، من الناحيتين المفاهيمية والعملية، وفي بعض الحالات لا يكون الفارق واضح المعالم. ويُعرَّف الاستثمار بصورة عامة بالأنشطة التي ينتج عنها تراكم رأس المال (الإطار ١) والتي تُغِل سيلاً من المردودية مع مرور الوقت.

ففي الزراعة، يتم التمييز عادة بين الاستثمار والإنفاق على المدخلات، بشكل تعسفي إلى حد ما، اعتماداً على طول الوقت اللازم لتوليد عائدات. وهكذا، فإن غِراس الأشجار يعتبر عادة استثماراً لأنه يستغرق فترة زمنية أطول من عام لتوليد عائد، ولكن استخدام الأسمدة في زراعة محصول الذرة لا يعتبر استثماراً لأنه يولد عائداً أثناء الدورة المحصولية الجارية. والأهم من ذلك من وجهة النظر المفاهيمية، أن الأشجار تعتبر أصلاً رأسمالياً ينتج سلسلة من العائدات خلال سنوات كثيرة. وحتى في هذه الحالة

الإطار ١

ما هو رأس المال ؟

يستثْمِر المزارعون والحكومات لبناء الأصول التي تعزز الإنتاجية الزراعية والنمو. ويتكون رأس المال من كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة، ويُنظر إليه غالباً من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الزراعية:

- رأس المال المادي، مثل الحيوانات والماكينات والآلات والأبنية في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة؛
- رأس المال البشري، الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي؛
- رأس المال الفكري، الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الزراعية وممارسات الإدارة؛
- رأس المال الطبيعي، مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم للإنتاج الزراعي؛
- رأس المال الاجتماعي، مثل المؤسسات والشبكات التي تبنى الثقة وتقلل المخاطر؛
- رأس المال المالي، مثل المدخرات الخاصة.

ورأس المال المالي هو بالدرجة الأولى وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال. ومع ذلك؛ فإن الكثير من الاستثمارات التي يقوم بها المزارعون لا تتم بالدرجة الأولى أو بصورة حصرية عن طريق الإنفاق المالي، وإنما عن طريق الزمن الذي يتم إنفاقه لقطع الأشجار على قطعة أرض مثلاً أو لتحسينها أو لتشييد بنايات المزرعة أو قنوات الري.

التي تبدو بسيطة، قد لا يكون التمييز واضحاً. فإذا كان استخدام الأسمدة يساعد ويحافظ على خصوبة التربة على المدى الطويل، عندئذ يمكن اعتباره استثماراً. وبالمثل؛ ففي المصروفات العامة يتم التمييز عادة بين الاستثمار والمصروفات الجارية، ولكن هذا الملْمَح لا يتسم دائماً بالوضوح أيضاً، وذلك لأسباب ليس أقلها أن المصروفات الجارية تَلزَم للحفاظ على قيمة الأصول الرأسمالية مثل الطرق، والبنية التحتية الأساسية المادية.

وكذلك يعتبر المنظور أمراً مهماً لما يُنْظَر إليه على أنه استثمار. فمن وجهة نظر المزارع قد يمثل شراء الأرض استثماراً مُهماً من حيث قدرتها الإنتاجية؛ ولكنه من منظور المجتمع؛ هو مجرد تغير في ملكية الأصول وليس في الزيادة الصافية في أسهم رأس المال، كما يحدث مثلاً عند القيام بتحسين الأرض.

ويقوم المزارعون والحكومات بالاستثمار لبناء رأس المال الذي يسمح للقطاع الزراعي بأن يصبح أكثر إنتاجية في المستقبل. فبعض أهم أنواع رأس المال الزراعي غير ملموسة بالضرورة. فالحكومات تستثمر بصورة واسعة في البحث والتطوير الزراعيين، واللذين يولدان رأس مال فِكْرى - وهو مُدْخل مهمٌ للغاية لزيادة الإنتاجية على المدى الطويل للزراعة - وكلا الطرفين الحكومات والأفراد يستثمران في التعليم، الذي يزيد من إنتاجية المستفيدين منه ويُولِدْ عائدات طويلة الأجل عن طريق تطوير القدرات البشرية. وينفق المزارعون الوقتَ والموارد لتطوير اتحادات المنتجين، وهو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، يمكنه أن يقلل من المخاطر ويُزيد من الإنتاجية. وكل هذه الأنشطة هي من أشكال الاستثمار لأنها تبني رأس المال، حتى وإن كانت قيمة رأس المال شيئاً يصعب قياسه.

ويطلق على الكثير من الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات «سلع عامة» لأنها تُولِّد منافع للمجتمع لا يمكن للمستثمر الخاص أن يوفرها. فبمجرد إنشاء سلعة عامة، لا يمكن استثناء أحدٍ من الناس من الاستفادة منها، ولا يمكن لاستخدام شخص من الأشخاص لها أن يقلل من قدرة الآخرين على استخدامها. فهي من الناحية التقنية "غير حصرية"، "وغير تنافسية". ولا يوجد لدى المستثمرين في القطاع الخاص حافز قليل بل لا يوجد لديهم الحافز لتوفير السلع العامة لأنهم لا يستطيعون أن يتقاضوا مقابلاً كافياً لاسترداد التكاليف التي أُنفقت على إنشائها. ومن بين الأمثلة على السلع العامة المهمة في الزراعة، أنواع كثيرة من البحث والتطوير، والطرق الريفية، والبنية الأساسية الأخرى. كما أن هناك أنواعاً أخرى من الاستثمار العام، مثل بناء المؤسسات والقدرات البشرية التي تُنْتج سلعاً عامة أقل بروزاً، وإن كانت أكثر أهمية بالنسبة للزراعة. إن ما يشكل سلعة عامة يعتمد إلى حد ما على خصائص البلد وعلى السياق المحلي، ويشيع وجود السلع العامة/الخاصة المختلطة في الزراعة.

ويساعد الاستثمار العام على بناء بيئة تمكينية مناسبة تؤثر بقوة في الحوافز التي تدفع المزارعين إلى الاستثمار. ويخلق أيضاً بصورة مباشرة أشكالاً أخرى من رأس المال التي تدعم تطوير قطاع زراعي منتعش. وهناك بعض أنواع الاستثمار الحكومي الخاص بالزراعة والذي يرمى خصيصاً إلى زيادة الإنتاج الأَوَلي في قطاعات المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية والغابات، وكذلك في الأنشطة السابقة للإنتاج واللاحقة له. ويمكن الإشارة إلى كل ذلك على أنه استثمارات في الزراعة. أما استثمار الحكومة في القطاعات الأخرى، فيمكن أن يُحدِث تأثيراً إيجابياً على الإنتاج الزراعي وعلى الإنتاجية وعلى دخول المزارعين. فمثلاً الاستثمارات في البنية التحتية للنقل والمواصلات والطاقة، والتعليم العام، والصحة والتغذية، وخدمات النظام الإيكولوجي، ومنشآت السوق والمؤسسات القانونية والاجتماعية الأوسع نطاقاً كلها تدعم الزراعة ويمكن اعتبارها استثمارات من أجل الزراعة.

ويركز هذا التقرير على مراكمة المزارعين لرأس المال في الزراعة، وعلى الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات لتيسير هذا التراكم. وهو لا يغطى كامل مجموعة الاستثمارات في الأنشطة السابقة للإنتاج واللاحقة له. أما الاستثمار من جانب موردي المستلزمات ومصانع تجهيز المنتجات الزراعية، مثلاً مهمٌ بدرجة حاسمة لدعم الاستثمار في المزرعة وفي التطوير الزراعي لِماَ لَهُ من تأثيرٍ قويٍ على الفرص والحوافز التي يدركها المزارعون. ولسوء الحظ، فإن البيانات الشاملة لا تتوافر عن هذين القطاعين، وأنهما خارج نطاق التحليل، باستثناء الإشارة إلى دورهما في تحفيز الاستثمار داخل المزرعة.

من المفاهيم إلى القياس: محاولة فهم البيانات

إن الانتقال من الإدراك المفاهيمي للاستثمار في الزراعة إلى التحليل العملي يفرض عدداً من التحديات لأن البيانات المتوافرة لا تقدم إلا مكونات بديلة تقريبية للمكونات التي نريد قياسها. فعلى الرغم من وجود بعض القيود، فإن البيانات التي جُمِعت وحُلِلت من أجل هذا التقرير توفر أشمل تقديرات مقارنة للاستثمار في الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط التي أُعدت حتى الآن (Lowder وCarisma وSkoet، ٢٠١٢).

تم في هذا التقرير تحليل أربع فئات رئيسية من فئات الاستثمار، وخمس مجموعات بيانات دولية مقارنة (الشكل ٤). وكما سبقت الإشارة في الفصل ١، فإن الفئات الأربعة للاستثمار هي الاستثمار الخاص المحلي، والاستثمار العام المحلي، والاستثمار الخاص الأجنبي، والاستثمار العام الأجنبي. ويأتي الاستثمار الخاص المحلي بالدرجة الأولى من المزارعين، كما أن البيانات أكثر شمولاً المتوافرة حالياً والتي تُستَخَدم للقياس هي تقديرات لرأس المال السهمي الزراعي داخل الحقل، التي قامت بحسابها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. أما الاستثمار العام المحلى الذي تقوم به الحكومات فيتم قياسه بواسطة مجموعتي بيانات: المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين من قاعدة بيانات مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢أ)، ويتولى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية تحديث مجموعتي البيانات، والمصروفات الحكومية في الزراعة ومن أجلها والمأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ب). وتُستخدم مجموعتا البيانات في قياس جوانب الاستثمار العام في الزراعة. أما القياس الأفضل المتاح للاستثمار الأجنبي الخاص في الزراعة والقطاعات ذات الصلة فمأخوذٌ من البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي يجمعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتم قياس الاستثمار العام الأجنبي بواسطة البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة التي تقوم بجمعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولم تتمكن أي من مجموعات البيانات تلك من الإلمام بالصورة الكاملة لتراكم الأصول في الزراعة ومن أجلها، وإن كانت مجموعات البيانات هذه هي أكمل المجموعات المتاحة.

وتبين هذه البيانات بوضوح أن المزارعين هم، إلى حد بعيد، أكبر المستثمرين في الزراعة (الشكل ٥). فالاستثمار داخل المزرعة يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم المصادر الأخرى للاستثمار مجتمعة. وأن الاستثمار السنوي في رأس المال السهمي الزراعي يزيد على الاستثمار الحكومي بنسبة أكبر من ٤ إلى ١، ويزيد على تدفقات الموارد الأخرى بهامش أكبر من ذلك بكثير. ويقتصر عمل رأس المال السهمي الزراعي على قياس أبرز أشكال الاستثمار الملموسة التي يقوم بها المزارعون (أي تنمية الأرض، والثروة الحيوانية، والماكينات والآلات، ومحاصيل المزارع [الأشجار، والكروم والجنبات التي تعطى منتجات متكررة]، والمنشآت الخاصة بالثروة الحيوانية). ولأنها تستبعد أشكال الاستثمار الأخرى (مثل التعليم، والتدريب والمشاركة في الشبكات الاجتماعية)، فربما كانت تمثل تقديراً أكثر انخفاضاً لاستثمارات المزارعين. أما الاستثمار الحكومي، فهو ذلك الجزء من المصروفات العامة الذي يمكن اعتباره استثماراً (الإطار ٥). وعلى النقيض من ذلك؛ فإن الأرقام الخاصة بالبحث والتطوير، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر المبلغ عنها هنا لا تميز بين الاستثمار والمصروفات الجارية، ومن ثم تُمثل تقديراً للحد الأعلى لموارد الاستثمار هذه.

رأس المال السهمي الزراعي

اتجاهات إجمالي رأس المال السهمي الزراعي داخل المزرعة

إن إجمالي الاستثمار المتراكم من قبل المزارعين على المستوى العالمي حسب عملية القياس التي أُجريت على قيمة رأس المال السهمي في الزراعة، قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة منذ ١٩٧٥، وهو يتجاوز الآن ٥ تريليونات دولار أمريكي (جدول ألف ٢ بالملحق). فعلى المستوى العالمي، تأثرت اتجاهات إجمالي رأس المال السهمي الزراعي تأثرا شديداً بالأحداث الاقتصادية والسياسية الكبرى، كما تأثرت بالأسعار الدولية للسلع (الشكل ٦). كما أن الانخفاضات الحادة التي شهدتها أسعار السلع طوال الجزء الأكبر من الثمانينات والتسعينات، والسياسات الحكومية غير الداعمة، قد أنتجت حوافز أقل بالنسبة للاستثمار الزراعي إبان تلك الفترة.

وأدى تراكم مخزونات السلع في الثمانينات وأوائل التسعينات إلى خفض الاستثمار في البلدان ذات الدخل المرتفع في أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، والإصلاحات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والموجودة في وسط وشرق أوروبا أدت إلى انخفاضات حادة في رأس المال السهمي الزراعي لدى تلك البلدان أثناء التسعينات. كما أن ارتفاع معدلات الضرائب على القطاع الزراعي أدى إلى المزيد من الانخفاض في الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (انظر الفصل ٣ للإطلاع على مناقشة أكثر اكتمالاً).

إن التحرر المطرد من القيود التجارية منذ منتصف التسعينات، بعد استكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وارتفاع أسعار السلع أديا إلى تحسين الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الزراعة حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الدولية ربماي قد واصل تحفيز الاستثمار في السنوات الأخيرة، على الرغم من عدم توافر بيانات شاملة تؤيد هذا القول.

الشكل ٤
مجموعات البيانات الدولية الرئيسية بشأن التدفقات المالية إلى الزراعة

الاستثمار

	خاص	محلي		
		عام		
	رأس المال السهمي الزراعي داخل المزرعة	المصروفات الحكومية	الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين
المصدر	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية - إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية	المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية - مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية
القطاعات المدرجة	المحاصيل والماشية	المحاصيل والماشية	المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية وتصنيع الأغذية داخل المزرعة
التعريف	• تنمية الأراضي • الماشية • الماكينات والمعدات • محاصيل المزارع (الأشجار، والكروم والجنبات التي تغل منتجات متكررة) • منشآت للماشية	• الإدارة والإشراف والتنظيم • الإصلاح الزراعي، واستيطان الأرض الزراعية، والتنمية والإرشاد الزراعي • مكافحة الفيضانات، والري • برامج تثبيت أسعار المزرعة والدخول، • الإرشاد الزراعي، والبيطرة، ومكافحة الآفات، والتفتيش على المحاصيل. وخدمات تصنيف المحاصيل. • إنتاج ونشر المعلومات العامة والتقنية بشأن الزراعة. • التعويضات، أو المنح، أو القروض أو الدعم للمزارعين.	• البحوث بشأن المحاصيل، والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج الزراعي الأولي. • البحوث بشأن الأنشطة داخل المزرعة فيما بعد الحصاد وتصنيع الأغذية
التغطية القطرية	٢٠٤ بلدان ودول ذات سيادة سابقاً	تغطية كاملة لـ ٥١ بلداً، وتغطية جزئية لـ ٢٨ بلداً إضافياً	١٤٠ بلداً في عام ٢٠٠٠، وعدد أقل في السنوات الأخيرة
الفترة الزمنية	١٩٧٩-٢٠٠٧	١٩٨٠-٢٠٠٧	١٩٨٠-٢٠٠٢ أو ٢٠٠٩ (تتفاوت حسب البلد)
وحدة القياس	السعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥	السعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥	السعر الثابت لتعادل القوة الشرائية بالدولار في ٢٠٠٥

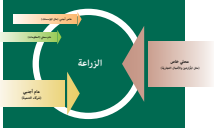

الزراعة

أجنبي

خاص	عام
تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة	**المساعدة الإنمائية الرسمية**
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة	منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي - نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة
المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك وصيد الحيوانات	المحاصيل والماشية، والحراجة، ومصايد الأسماك
• المحاصيل، والبستنة من أجل السوق والزراعة • الماشية. • المحاصيل المختلطة والماشية • خدمات الفلاحة وتربية الحيوان، باستثناء الأنشطة البيطرية. • صيد الحيوانات، والصيد بالمصايد وإكثار الطرائد. • الحراجة وقطع الأخشاب • صيد الأسماك، ومفاقس الأسماك ومزارع الأسماك	• الإصلاح الزراعي، والسياسات الزراعية والتنظيم الإداري، وإنتاج المحاصيل، وموارد التربة والمياه، والمدخلات، والتعليم، والبحوث، والإرشاد الزراعي، والتدريب، وحماية الغراس والحماية بعد الحصاد ومكافحة الآفات، والخدمات المالية، ومنظمات المزارعين والتعاونيات • إنتاج الماشية والخدمات البيطرية • سياسات الحراجة والتنظيم الإداري، والتنمية، وإنتاج حطب الوقود والفحم، والتعليم والتدريب والبحوث والخدمات. • سياسات صيد الأسماك والتنظيم الإداري، وتنمية مصايد الأسماك، والتعليم والتدريب، والبحوث والخدمات
تتفاوت بحسب العام (٤٤ بلداً في معظم السنوات الأخيرة)	١٥٣ بلداً
١٩٩٠-٢٠٠٨	١٩٧٣-٢٠١٠
السعر الجاري للدولار الأمريكي	السعر الثابت للدولار الأمريكي في ٢٠٠٥

الإطار ٢

بيانات أفضل بشأن الاستثمار الزراعي لأغراض تحليل السياسات

إن التحليل العملي للاستثمارات في الزراعة يصبح أمراً شاقاً بسبب محدودية توافر البيانات. ويعرض هذا التقرير أشمل استعراض صدر حتى الآن لاتجاهات الاستثمار الزراعي، ولحجم المصادر المختلفة للاستثمار. وتُلقِي جميع مجموعات البيانات محل الاستعراض الضوء على الأبعاد المُهِمة للاستثمار الزراعي، ولكنها أبعد ما تكون عن تقديم صورة كاملة.

ومن شأن البيانات المُحَسنة أن تُحسن بدرجة كبيرة تحليل الاستثمار الزراعي. ويمكن للتحسينات أن تشمل مختلف الأبعاد: كإمكانية مقارنة البيانات واتساقها، والتغطية القطرية والسنوية، والمعلومات الأكثر حداثة، وإدراج المناطق التي لم تُدرج بعد في حيز البيانات أو التقديرات. إن تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف المؤسسات التي تقوم بجمع البيانات في مناطق متشابهة أو ذات صلة، يمكن أن يكون مفيداً في هذا الصدد. ومن بين المناطق المحددة للتحسين ما يلي:

- **رأس المال السهمي الزراعي:** للبيانات المتاحة حالياً تغطية قطرية واسعة النطاق؛ ومع ذلك فإن مجموعة الأصول المشمولة مهمةٌ وإن كانت غير كاملة، كما أن المنهجية المطبقة لا يمكن أن تفسر التحسينات التي يتم إدخالها على نوعية هذه الأصول. ولا يوجد حالياً سوى تقديرات بديلة تنهض على الحسابات الوطنية وهي تصلح لعدد محدود من البلدان (الإطار ٤).
- **المصروفات الحكومية:** إن البيانات التي قام بجمعها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية توفر أكثر المعلومات شمولاً عن المصروفات الحكومية في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، غير أن التغطية القطرية ليست كاملة، ويوجد أيضاً تفاوت بين هذه البيانات والبيانات المأخوذة من مصادر أخرى بالنسبة لبلدان بعينها. كما أن تنسيق وتحسين البيانات بشأن المصروفات العامة يمكن أن يؤدى إلى معلومات أفضل، وأكثر شمولاً للأغراض التحليلية. علاوة على أن التفصيل الأفضل للمصروفات الزراعية وتوافر المزيد من المعلومات عن مدى مساهمتها في تكوين رؤوس الأموال من شأنه أن يُحسِن أساس التحليل. وبالمثل، فإن وجود تفصيل أفضل للمصروفات بين المناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بأنواع الاستثمار غير الزراعي والمسانِدَة بقوة للزراعة ذات أهمية بالنسبة للتحليل.

الشكل ٥

الاستثمار في الزراعة في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحسب المصدر

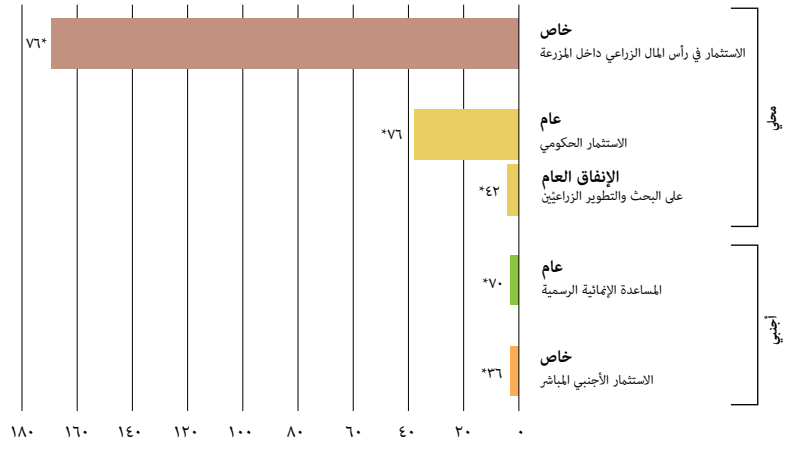

ملاحظة توضيحية:

البيانات تمثل متوسطات للفترة ٢٠٠٥-٠٧ وآخر سنة توافرت عنها بيانات. يحسب الاستثمار الكلي السنوي داخل المزرعة من رأس المال السهمي الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) باستخدام ٥ بالمائة من معدل التغير السنوي في رأس المال السهمي القائم. ويقدر الاستثمار الحكومي باستخدام فرضية أن ٥٠ بالمائة من المصروفات الحكومية تمثل استثماراً. وتعتمد هذه الفرضية على مسح لاستعراضات المصروفات العامة الزراعية، التي تُعطي متوسطاً قدره ٤٢ بالمائة للملاحظات الواردة من مجموعة تضم ١٢ بلداً (انظر الإطار ٥). وتقدر المساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام بيانات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٢أ)؛ أما الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين فيعتمد على بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢أ)؛ وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتؤخذ بياناته من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١١)؛ ولم يتم عمل أي افتراض فيما يتعلق بنصيب البحث والتطوير، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر التي يتكون منها الاستثمار.

* عدد البلدان

المصدر: Lowder وCarisma وSkoet، ٢٠١٢.

- **البحث والتطوير:** إن البيانات التي جمعها برنامج المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومؤشرات العلوم والتكنولوجيات الزراعية، تقدم تقديراتٍ للمصروفات العامة - بما في ذلك المصروفات الحكومية، والمصروفات على التعليم العالي، والمصروفات غير الربحية - التي تُنْفَق على البحث والتطوير الزراعيين، غير أن التغطية القطرية محدودة، ولا يتم تحديث البيانات بالتواتر الضروري الذي يسمح بتقدير الاتجاهات مع مرور الوقت. ويبدو أن تقديم التمويل لتحسين عملية جمع البيانات من الأولويات، فضلاً عن ذلك، يبدو أن البحث والتطوير الزراعيين من القطاع الخاص يمثلان ظاهرة متنامية داخل عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط وإن كان قدر قليل جداً من المعلومات هو المتوافر.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الزراعة ضعيفة بصفة خاصة. والبيانات المتوافرة محدودة وتتسم بعدم الاتساق كلما طال الوقت، وهي أبعد ما تكون عن الشمول. ومن بين الثغرات البارزة عدم وجود تغطية للاستثمار من جانب مؤسسات الاستثمار الكبرى مثل الصناديق المشتركة، وصناديق الأسهم، وصناديق المعاشات، التي يبدو أنها آخذة في النمو.
- **رأس المال الطبيعي:** إن الموارد الطبيعية ذات أهمية حاسمة بالنسبة للإنتاج الزراعي، وتمثل بعضاً من أهم الأصول لدى البلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن بيانات تقدير قيمة الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي تتسم بالمحدودية المتناهية.
- وفي الختام، لا توجد بيانات دولية مقارنة **للاستثمار في سلاسل القيمة** خارج نطاق الزراعة الأولية.

نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي وإنتاجية العمل

الأهم من إجمالي مستوى رأس المال السهمي الزراعي هو حصة العامل منه في الزراعة،[٣] لأن مقدار حصة العامل هي المُحدِد الرئيسي لإنتاجية العمل، ولدخول المزارع (انظر الجدول ألف ١ بالملحق للحصول على بيانات بشأن السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة). ويبين الشكل ٧ الارتباط بين حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي وإنتاجية العمل (التي تقاس بنصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالي) وذلك بالنسبة لعدد كبير من البلدان. وعلى الرغم من أن الشكل لا يستطيع أن يحدد اتجاه علاقة السببية، فإن الاثنين مترابطان بشدة وبصورة واضحة. ويرفعان بصورة ملحوظة من حصة الفرد من مستويات الدخل. وبصورة عامة، يوجد لدى البلدان ذات الدخل المنخفض مستويات منخفضة لحصة العامل من رأس المال الزراعي تناظرها مستويات منخفضة من حصة العامل من الإنتاج الزراعي. ويمكن اعتبار انخفاض إنتاجية العمل الزراعي من الخصائص المُحدِدة لسمات البلدان ذات الدخل المنخفض.

ولتنمو إنتاجية العمل الزراعي، يجب أن تزيد حصة الفرد من رأس المال المتوافر (معدل رأس المال - العمل). وهذا يتطلب زيادة رأس المال السهمي الزراعي بمعدل أسرع من قوة العمل الزراعية. وسوف تؤثر سرعة حدوث ذلك على سرعة نمو دخل المزرعة. ففي الكثير من الحالات، تتسع الهوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع، والبلدان ذات الدخل المنخفض، نتيجة لانخفاض معدلات الاستثمار، و/أو لتزايد القوى العاملة في البلدان ذات المستويات المنخفضة من حصة العامل من رأس المال الزراعي (الجدول ١). وقد أسهمت معدلات النمو المرتفعة في قوة العمل الزراعية في انخفاض حصة العامل من رأس المال وانخفاض حجم المزرعة في البلدان ذات المستوى الأقل من إنتاجية العمل (الإطار ٣). وخلال العقود الماضية، واصلت نسبة رأس المال-العمل زيادتها السريعة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، لسبب رئيسي هو انخفاض أعداد العمال في هذا القطاع، بينما انخفض هذا المعدل داخل مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض.

[٣] يمثل العمال الزراعيون السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة، بما في ذلك المزارعون الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال النظاميون وغير النظاميين الذين يقدمون العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر.

الشكل ٦
الاستثمار في الزراعة وأسعار السلع الدولية

ألف - التغير في إجمالي رأس المال السهمي الزراعي، متوسطات سنوية

باء - الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالأرقام الحقيقية

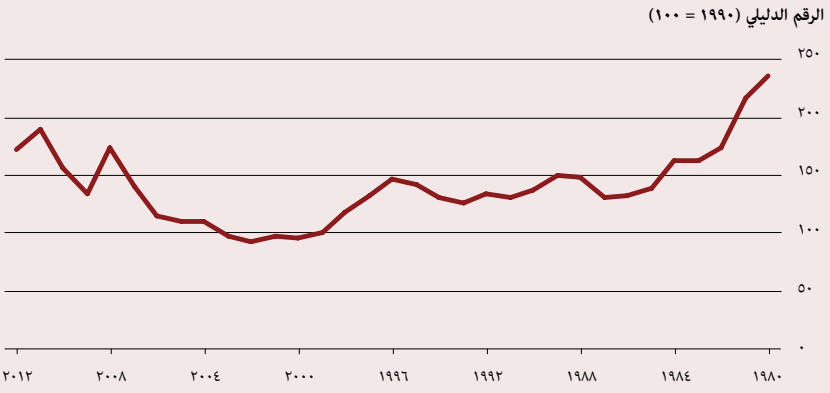

ملاحظة: حُسب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باستخدام الأسعار الدولية للحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحساب هذا الرقم منذ ١٩٩٠ وحتى الآن على أساس منتظم؛ وفق هذا الشكل يظهر الرقم الدليلي وقد تم تمديده متراجعاً حتى ١٩٨٠ باستخدام معلومات بديلة بشأن الأسعار. وحُسب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لعام ٢٠١٢ باستخدام بيانات حتى مايو/أيار ٢٠١٢. ويقيس الرقم الدليلي تحركات الأسعار الدولية وليس بالضرورة الأسعار المحلية. وقد استخدمت أطر الناتج المحلي الإجمالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن الرقم الدليلي لأسعار الأغذية بالأرقام الحقيقية بدلاً من الأرقام الاسمية.
المصادر: الرقم الدليلي لأسعار الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ب؛ التغير في إجمالي رأس المال السهمي الزراعي: استخدم واضعو الدراسة حسابات تستخدم بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ.

إن الاتجاهات الإقليمية لمعدلات رأس المال - العمل، لافتة للنظر (الشكل ٨). فقد شهد إقليمان، بهما مستويات منخفضة بصفة خاصة من حصة العامل من رأس المال، معدلات راكدة أو آخذة في الانخفاض لرأس المال - العمل خلال ثلاثة عقود من الزمن. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تجاوز النمو السريع في قوة العمل الزراعي سرعة النمو في رأس المال السهمي الزراعي الإجمالي، وانخفض هذا المعدل بمتوسط معدل سنوي قدره ٠,٦ بالمائة. وفي جنوب آسيا، ركد معدل رأس المال - العمل حيث أن رأس المال السهمي الزراعي الإجمالي وقوة العمل الزراعي قد حققا نمواً بنفس المعدل تقريباً.

الشكل ٧
رأس المال السهمي الزراعي ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بحسب البلد

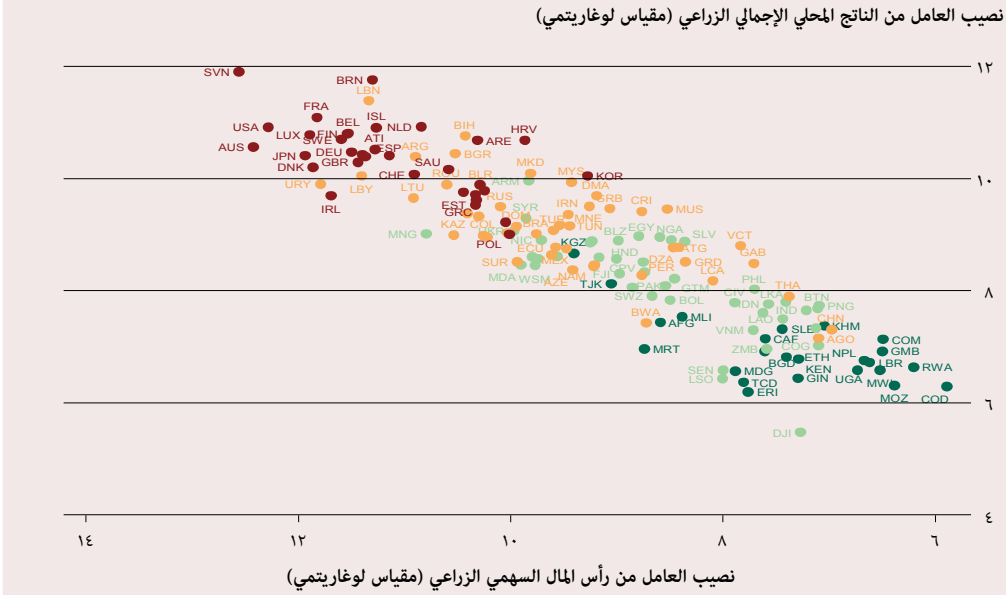

ملاحظة: كلا الرقمين الدليليين محسوبان بالنسبة لعام ٢٠٠٧ باستخدام القيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٥.

المصادر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من البنك الدولي، ٢٠١٢ وبيانات رأس المال السهمي الزراعي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، انظر الجدول ألف ٢ بالملحق.

الجدول ١

المستوى والتغير في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، بحسب الإقليم

مجموعة الدخل / الإقليم	متوسط نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧	متوسط التغير السنوي (١٩٨٠-٢٠٠٧) في:		
		رأس المال السهمي الزراعي	عدد العمال الزراعيين	نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي
	(بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي ٢٠٠٥)	(النسبة المئوية)		
البلدان ذات الدخل المرتفع	٨٩٨٠٠	٠,٢	٢,٩-	٣,٠
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط	٢٦٠٠	٠,٩	١,٢	٠,٣-
شرق آسيا والمحيط الهادي	١٣٠٠	١,٨	١,١	٠,٧
شرق آسيا والمحيط الهادي باستثناء الصين	٢٠٠٠	٢,١	١,٤	٠,٧
أوروبا وآسيا الوسطى	١٩٠٠٠	١,٠-	١,٧-	٠,٧
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٦٥٠٠	٠,٧	٠,٠	٠,٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١٠٠٠٠	١,٨	٠,٩	٠,٩
جنوب آسيا	١٧٠٠	١,٤	١,٤	٠,٠
جنوب آسيا، باستثناء الهند	٣٠٠٠	١,٤	١,٦	٠,١-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٢٠٠	١,٥	٢,١	٠,٦-
العالم	٤٠٠٠	٠,٦	١,١	٠,٥-

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ، والبنك الدولي، ٢٠١٢. انظر الجدول ألف ٢ بالملحق.

الإطار ٣

فجوة الإنتاجية

هل البلدان الأقل إنتاجية تلحق البلدان الأعلى إنتاجية؟ إن تحليل نحو ١٠٠ بلد خلال الفترة ١٩٨٠ و٢٠٠٥ يشير إلى أنها لا تُلحق بها؛ بل على العكس أن معظم البلدان تزداد تقهقراً (Vezzani وRapsomanikis، ٢٠١٢). فالبلدان ذات المستوى المنخفض مبدئياً من إنتاجية العمل الزراعي تُظهر معدلات نمو أقل في حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، كما تُظْهِر انخفاضاً في متوسط حجم المزرعة (انظر الشكل). وهذه البلدان لا تستطيع أن تلحق بالبلدان ذات الإنتاجية الأعلى لأن حجم المزرعة الصغير، وانخفاض معدلات الاستثمار يعوقان استحداث التكنولوجيات الأكثر إنتاجية. وما لم توفر السياسات البيئة التمكينية وتيسر الاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة داخل مزارعهم، وذلك عن طريق الحوكمة الجيدة، وتحسين البنية التحتية الأساسية، وأسواق الأراضي المتطورة جيداً، والتكنولوجيا المساعدة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ فإن احتمالات إفلات البلدان من «مصيدة نمو الإنتاجية البطئ» سوف تظل منخفضة.

محددات الإنتاجية تبعاً لمستوى إنتاجية الأيدي العاملة

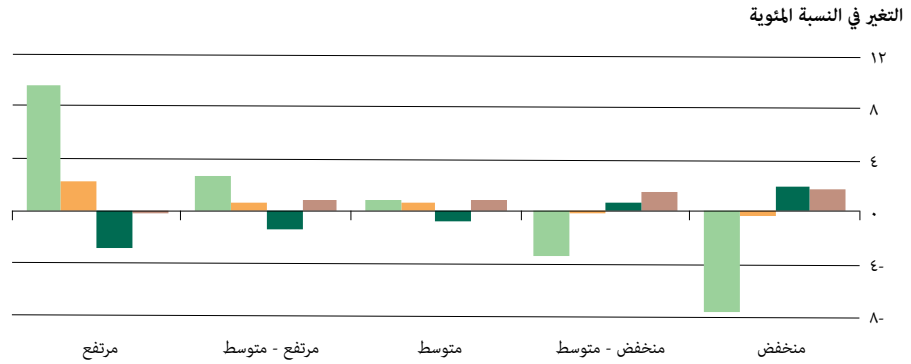

ملاحظات: المعدل المتوسط السنوي للنمو، ١٩٨٠-٢٠٠٥. المجموعات القطرية تعرَّف بالأخماس من حيث إنتاجية الأيدي العاملة المُعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل نشيط اقتصادياً في القطاع. وتمثل كل مجموعة ٢٠ بالمائة من العينة.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ.

تكوين رأس المال السهمي الزراعي

ينطوي تكوين رأس المال السهمي الزراعي على تداعيات بالنسبة لإنتاجية العمل الزراعي والاستدامة البيئية. أما الموارد الطبيعية (وهي إحدى مكونات رأس المال الطبيعي) فتشكل بعض أهم الأصول لدى البلدان النامية، كما أنها تشكل الأساس الحيوي المادي للزراعة. وحسب تقديرات البنك الدولي (٢٠٠٦أ) فإن رأس المال الطبيعي كان يمثل ٢٦ بالمائة من إجمالي الثروة لدى البلدان المنخفضة الدخل (باستثناء الدول النفطية) في عام ٢٠٠٠ - وهو نصيب يزيد على رأس المال المُنْتَج (البنية التحتية والمباني والماكينات والآلات) بنسبة ١٦ بالمائة. وتمثل الأرض المحصولية، إلى حد بعيد، أكبر الحصص (٥٩ بالمائة) من رأس المال الطبيعي، حيث أن الأصول الموجودة تحت الأرض (نسبة ١٧ بالمائة)، وأراضي الرعي (نسبة ١٠ بالمائة) تمثل أكبر الحصص التالية. إن الحصة النسبية لرأس المال الطبيعي تكون أكثر انخفاضاً لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، وتصل إلى ١٣ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المتوسط و٢ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال الطبيعي، فإن البيانات المتعلقة بالكثير من جوانبه - كتلك المتعلقة بنوعية أنواع التربة، والمياه والموارد الوراثية، تكون محدودة، كما أن وسائل القياس المتاحة لرأس المال السهمي الزراعي (مثل المقاييس الموجودة لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تعتمد على

الشكل ٨
متوسط التغير السنوي في نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ١٩٨٠-٢٠٠٧

ملاحظة: بالنسبة للبلدان الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى، حُسب متوسط التغيرات السنوية عن الفترة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، والبنك الدولي، ٢٠١٢.

القياسات مثل الآلات والثروة الحيوانية، والمنشآت وتطوير الأراضي.

وكلما أصبحت الزراعة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، يتغير تكوين رأس المال الزراعي. وهناك اختلافات رئيسية في تكوين رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط، وبخاصة فيما يتعلق بحصة الماكينات والآلات (الشكل ٩). حيث تمثل الماكينات والآلات أكثر من ٤٠ بالمائة من إجمالي رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المرتفع، بما يتناقض تناقضاً صارخاً مع أقل من ٣ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، تتمثل الأشكال السائدة لرأس المال داخل المزرعة في الثروة الحيوانية وتحسين الأرض.

تعتمد المكاسب التي تحققها الإنتاجية المستدامة مع مرور الوقت على التغيرات في رأس المال، بما في ذلك تلك الجوانب من رأس المال الطبيعي التي لا تتوافر بشأنها سوى بيانات شحيحة. ونُظم الإنتاج المستدامة هي أيضاً نُظم كثيفة المعرفة، ولذلك فإن الانتقال إلى الزراعة المستدامة الحساسة للمناخ تنطوي على مزيد من الاعتماد على أنواع رأس المال التي تشمل رأس المال الفكري والبشرى من أجل الاقتصاد في الموارد الطبيعية التي تَشِح بدرجة متزايدة. ولا تعمل المقاييس المتوافرة الخاصة برأس المال السهمي الزراعي إلا بصورة جزئية من حيث التعبير عن رأس المال ذي الصلة بالمعرفة (حيث تمثل الماكينات والآلات بديلاً واحداً بسيطاً جداً وغير كامل عنها). ومن الاستنتاجات الرئيسية أن الاستثمار لازم بالضبط في أنواع الأصول التي أصبحت ذات صلة متينة بعملية صنع القرارات المتعلقة بنمو الإنتاجية المستدامة، وبالتحديد نوعية رأس المال الطبيعي والبشرى - وكذلك في بعض الأنشطة مثل البحث والتطوير الزراعيين، اللذين يمكنهما المساعدة في تحسين هذه الأنشطة.

تداعيات اتجاهات رأس المال السهمي الزراعي

تشير الاتجاهات في رأس المال السهمي الزراعي، وحصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وتكوين رأس المال السهمي الزراعي جميعها إلى أن الاستثمار متخلف بشدة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضاً، والبلدان ذات الدخل المتوسط، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن الارتباط الوثيق بين نسب رأس المال - العمل وإنتاجية العمل الزراعي تشير إلى أنه سيكون من اللازم إحداث زيادات كبيرة في الاستثمار داخل المزرعة في تلك المناطق لكي تحقق تقدماً ضد الفقر والجوع وتدهور الموارد. وسوف يكون من الضروري أيضاً إحداث تغييرات أوسع نطاقاً في الاقتصاد الزراعي، بما في ذلك انتقال العمال إلى خارج هذا القطاع مثلما حدث في مناطق أخرى نتيجة للنمو الاقتصادي.

الإطار ٤

التقديرات البديلة لرأس المال السهمي الزراعي

استمدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديرات رأس المال السهمي الزراعي المعروضة في هذا التقرير من واقع البيانات الخاصة بقوائم حصر الأصول الرأسمالية التي تشمل تنمية الأراضي، والثروة الحيوانية، والماكينات والآلات، والمحاصيل الزراعية والمباني الخاصة بالثروة الحيوانية. إن هذا النهج الذي يعتمد على القوائم يوفر تقديرات مقارنة خاصة برأس المال السهمي الزراعي بالنسبة لعدد كبير من البلدان على امتداد العديد من العقود الزمنية، وإن كان يحده العديد من القيود؛ وبخاصة لأنه لا يغطي جميع الأصول ذات الصلة، ولا يمكنه أن يُعلل الاختلافات الموجودة في نوعية الأصول لدى جميع البلدان، ولا التحسينات التي تدخل على نوعيتها مع مرور الوقت. ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن يؤدي النهج الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى التقليل من شأن رأس المال السهمي الزراعي.

وثمة نهجٌ بديلٌ يحاول تذليل هذه العقبات عن طريق اشتقاق تقديرات لرأس المال السهمي الزراعي من بيانات الاستثمار المُبلغ عنها في الحسابات الوطنية (Crego وآخرون، ١٩٩٧؛ Larson وآخرون، ٢٠٠٠؛ Daidone وAnríquez، ٢٠١١).

ومع ذلك، فإن هذا النهج يمكن تطبيقه فقط في البلدان التي لديها بيانات جيدة عن الحسابات الوطنية. ومما يذكر أن مثل هذه البيانات متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ذات الدخل المرتفع، وفقط بالنسبة لبعض البلدان ذات الدخل المتوسط وقليلة جداً بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض.

ويقارن الشكل الوارد أدناه بين بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن رأس المال السهمي الزراعي وبين التقديرات التي تنهض على أساس نهج الحسابات الوطنية الذي أعده Daidone وAnríquez. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، فإن التقديرَيْن يتشابهان تشابهاً كبيراً، مما يشير إلى أن بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تتسم بالدقة بدرجة معقولة. أما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع، فإن نهج الحسابات الوطنية يقدم تقديرات أعلى بكثير وأكثر تنوعاً من نهج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويعني هذا ضمناً أن الفجوة في نِسب رأس المال-العمل بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط قد تكون أكثر اتساعاً مما تشير إليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

مقارنة بين تقديرات رأس المال السهمي للزراعة التي تعتمد على قوائم الحصر، والتي تعتمد على الحسابات الوطنية، بحسب فئة الدخل

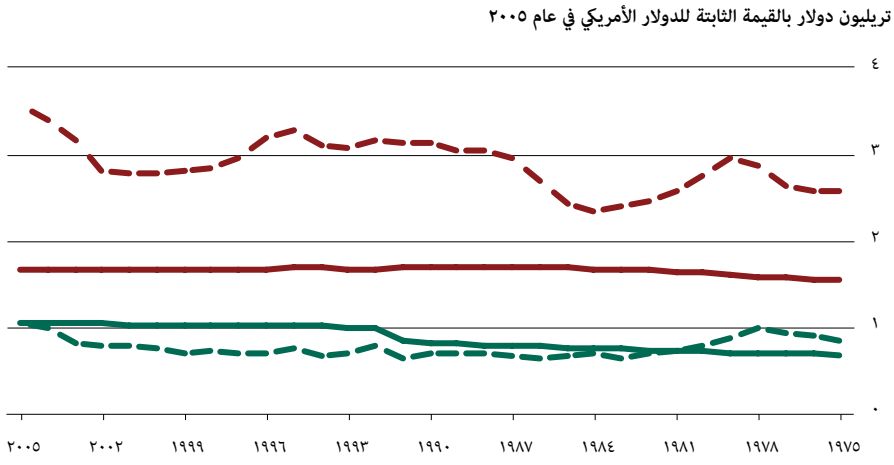

ملاحظة: تشمل المقارنة ٢٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع و ٢٢ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، التي تتوافر بشأنها بيانات متابعة مأخوذة من كلٍ من مجموعتي البيانات.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ أ، و Daidone و ٢٠١١، Anríquez .

الشكل ٩
تركيبة رأس المال السهمي الزراعي بحسب مجموعة الدخل، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

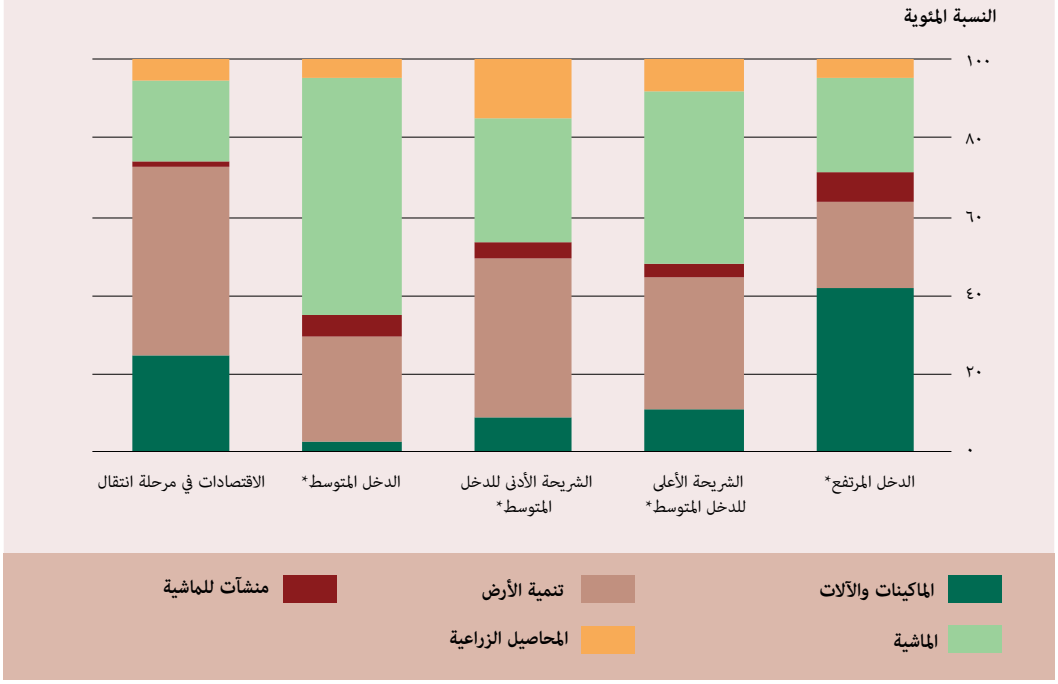

ملاحظة: *يستخدم تصنيف مجموعات الدخل منهج أطلس البنك الدولي لجميع البلاد باستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، والتي تُعرض كمجموعة منفصلة.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة

وُجه اهتمام كبير في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبدو أنه مصدر متزايد للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويؤدى نقص البيانات إلى جعل استخلاص نتائج دقيقة بشأن حجم هذا الاستثمار عالميا وكذلك الاتجاهات على المدى الطويل أمراً صعباً. غير أن أفضل البيانات المتوافرة تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة يظل ضئيلاً جداً إذا قورن بالاستثمار الزراعي المحلي (انظر الجدول ألف ٣ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب كل بلد). بالإضافة إلى ذلك، فمن غير الواضح مدى مساهمته في تكوين رأس المال على عكس مجرد نقل الملكية.

لا تتوافر بيانات مقارنة بشأن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلا بشأن ٢٧ بلداً. فبالنسبة لهذه البلدان، كان متوسط التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال السنتين هو ٩٢٢,٤ بليون دولار أمريكي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،٢٠١١). ومن هذا المجموع، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، (بما في ذلك القنص والغابات ومصايد الأسماك) يمثل فقط ٠,٤ بالمائة. في حين استأثرت قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٥,٦ بالمائة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع بالدرجة الأولى.

ومن الصعب رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مرور الوقت لأن عدد البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها يتفاوت من سنة إلى أخرى. وبالنظر إلى الزراعة وحدها، تتوافر بيانات مقارنة حديثة بشأن ٤٤ بلداً؛ وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان بأكثر من الضعف بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ (الجدول ٢). ومع ذلك، فإن أغلبية هذه التدفقات ذهبت إلى البلدان في الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع (Lowder وCarisma، ٢٠١١).

هذه الأرقام تقلل من شأن التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي في الزراعة، وذلك لأن البيانات غير متوافرة بالنسبة لعدد كبير من البلدان ولأن الاستثمار المباشر من جانب الشركات الخاصة فقط هو المُدْرج، أما الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاستثمارية الكبرى، مثل الصناديق المشتركة، والمصارف، وصناديق المعاشات، وصناديق الاحتياطي وصناديق رأس المال الخاص فليست مدرجة في تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصل استعراض واسع النطاق، وإن كان غير شامل، أُجرِي مؤخراً عن وجود

الجدول ٢

المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، بحسب مجموعة الدخل

مجموعة الدخل	٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٧
	(بليون دولار بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي)	
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (١٣)	٠,٣	٠,٨
البلدان ذات الدخل المرتفع* (٧)	٠,١	٠,٥
شريحة الدخل الأعلى من البلدان ذات الدخل المتوسط* (١٣)	١,٤	٣,٧
شريحة الدخل الأدنى من البلدان ذات الدخل المتوسط* (٧)	٠,٢	٠,٣
البلدان ذات الدخل المنخفض* (٤)	٠,١	٠,٢
المجموع (٤٤)	٢,١	٥,٤

* مجموعات الدخل هي نفسها التي يستخدمها البنك الدولي، ولكنها لا تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والتي تظهر منفصلة.

ملاحظة: يظهر عدد البلدان الداخل في كل عملية حسابية بين قوسين.

المصدر: حسابات واضعو الدراسة باستخدام البيانات الواردة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١١. انظر الجدول ألف ٣ في الملحق.

صناديق الاستثمار الزراعي في العديد من الأقاليم النامية (باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادي) إلى أن مثل هذه الصناديق قد ازدادت عدداً وقيمة (Miller وآخرون، ٢٠١٠).

ومع ذلك، فنظراً للحجم الصغير نسبياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزراعة الأولية، والتي أفادت عنها مجموعات البيانات الدولية، وبخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، فمن غير المحتمل أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاماً كبيراً في زيادة رأس المال السهمي في الزراعة. إلا أنه قد يكون له تأثيرات مهمة على المستوى المحلي. وقد يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة فرصاً للبلدان النامية من زاوية العمالة ونقل التكنولوجيا، ولكن من المحتمل أن تترتب عليه آثار اجتماعية وبيئية سلبية (وبخاصة تلك التدفقات التي تنطوي على سيطرة مباشرة على الأراضي الزراعية) حيث لا يزال ذلك مثيراً للقلق. وسوف يتواصل فحص مسألة الاستثمار الأجنبي، وحيازة الأراضي في البلدان النامية فحصاً دقيقاً في الفصل ٤.

المصروفات الحكومية على الزراعة

إن المصدر الثاني من حيث الحجم لرأس المالي السهمي داخل المزرعة الذي يأتي بعد استثمار المزارعين هو مصروفات الحكومة على الاستثمار في الزراعة. وتمثل المصروفات العامة مكوناً أساسياً من مكونات خلق بيئة تمكينية للاستثمار داخل المزرعة وترتبط ارتباطاً إيجابياً بتكوين حصة العامل من رأس المال السهمي داخل المزرعة (الشكل ١٠). غير أن التفاوت الكبير بين الملاحظات بشأن خط الاتجاه المُعدَّل في الشكل ١٠ يشير إلى وجود عوامل أخرى ذات صلة، مثل تركيبة المصروفات على الزراعة ونوعيتها. وهذا يشير إلى أن بعض المصروفات الحكومية تكون أكثر فعالية من غيرها في تشجيع النمو والاستثمار الزراعي.

لقد تزايدت المصروفات الحكومية بالقيمة الحقيقة خلال العقود الثلاثة الماضية في ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط والتي تشملها قاعدة بيانات صادرة عن المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٠)، غير أن الاتجاهات تختلف حسب الإقليم وحسب فئة الدخل (الشكل ١١؛ انظر أيضاً الجدول ألف ٤ في الملحق للحصول على معلومات حسب كل بلد). وقد ازدادت المصروفات الزراعية بصورة أبطأ من فئات المصروفات الأخرى، ومن ثم فقد انخفض نصيب الزراعة من المصروفات الحكومية العامة نتيجة لذلك. والانخفاض الطويل الأجل في هذه الحصة صفة تشترك فيها جميع الأقاليم (الشكل ١٢). ويبدو أن جنوب آسيا وحدها قد شهدت زيادة متجددة في حصة المصروفات الزراعية خلال معظم السنوات الأخيرة. وليست جميع المصروفات الحكومية في الزراعة تشكل استثماراً، كما أن تقدير مدى مساهمتها في تكوين رأس المال ليس بالأمر البسيط أو المباشر (الإطار ٥).

والأهم من المستويات الكلية للمصروفات الزراعية أو حِصَّتها من المصروفات الحكومية الكلية هي تلك التدابير التي تُقدِّر هذه الاتجاهات في ضوء الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد. ومن بين هذه التدابير المصروفاتُ الحكوميةُ على حصة كل عامل في الزراعة في هذا القطاع (الجدول ٣؛ انظر الجدول ألف ٥ بالملحق للإطلاع على البيانات حسب كل بلد). وكانت جميع الأقاليم باستثناء إقليم واحد قد زادت من مستويات حصة العامل من المصروفات الزراعية، أو حافظت عليها خلال الفترة من الثمانينات وحتى أواخر العشرينات. والاستثناء البارز هو أفريقيا جنوب الصحراء

الشكل ١٠

المصروفات الحكومية على الزراعة والتغير كنسبة مئوية من حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط

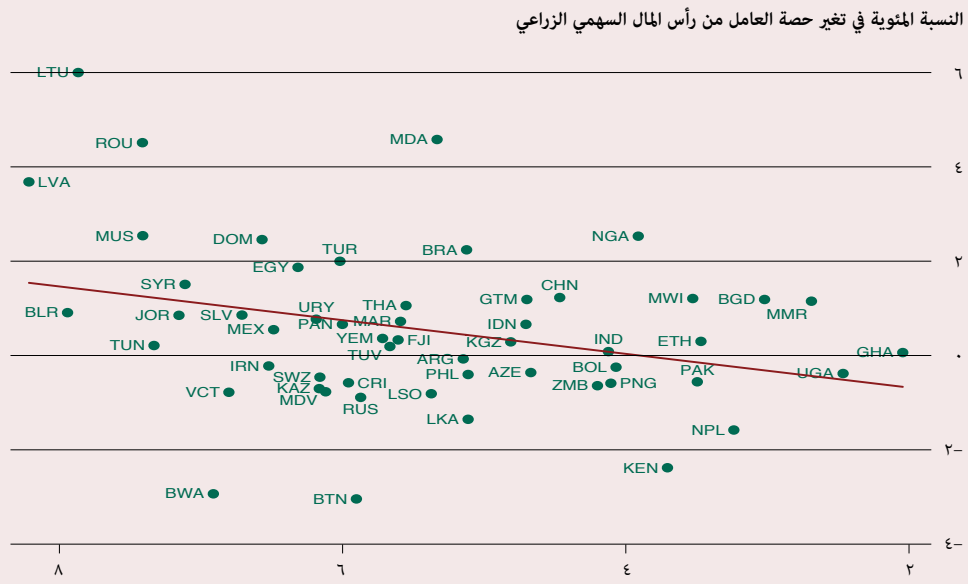

ملاحظة: التغير في رأس المال السهمي الزراعي والمصروفات الحكومية هما متوسطان سنويان من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع البلدان باستثناء تلك الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى، والتي تتوافر متوسطاتها عن الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ب ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب.

الشكل ١١

المصروفات الحكومية على الزراعة، بحسب الإقليم

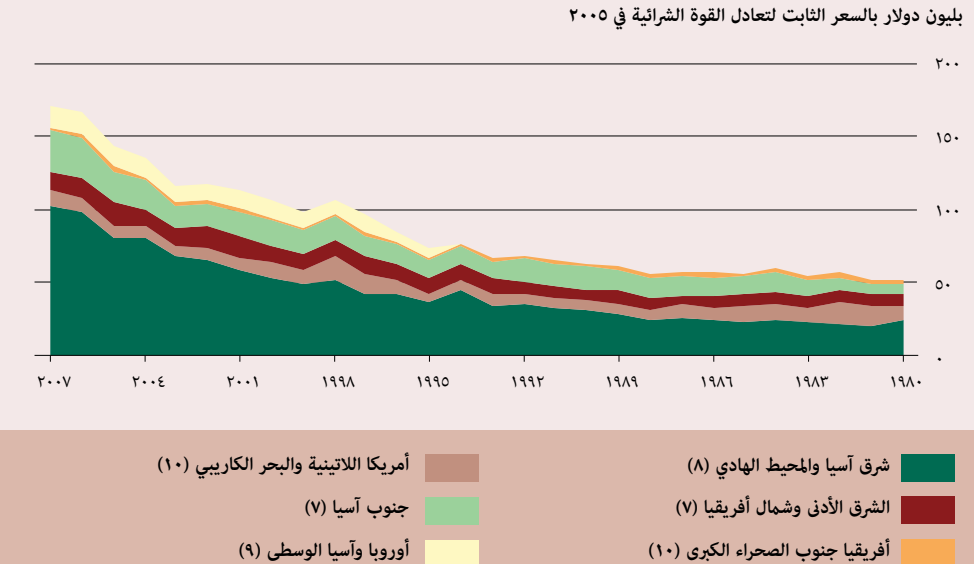

ملاحظات: اشتملت الحسابات على ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط، ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة لتقديرات البلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فهي تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠. انظر الجدول ألف ٤ بالملحق.

الشكل ١٢
نصيب الزراعة من الإنفاق العام، بحسب الإقليم، متوسطات متحركة في فترة ثلاث سنوات

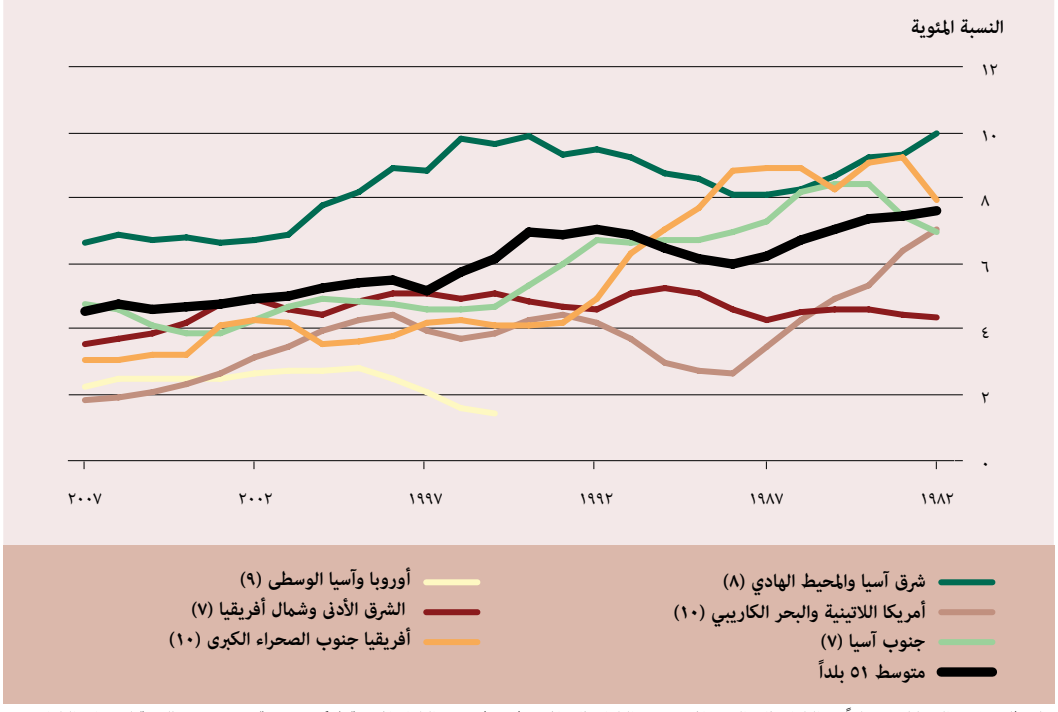

ملاحظات: تشمل الحسابات ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والبلدان ذات المتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة لتقديرات البلدان الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى فهي تبدأ من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧. وقد استثنيت إثيوبيا من حساب المتوسط الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة لهذا الرسم البياني وغيره من الرسوم البيانية والجداول المتعلقة بالإنفاق الحكومي. وتفيد قاعدة بيانات لمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية – إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية بأن نصيب الزراعة في المصروفات العامة في إثيوبيا ازداد من ٤-٧ بالمائة في ٢٠٠١-٢٠٠٤ وإلى ١٤-١٧ بالمائة في ٢٠٠٥-٢٠٠٧.
المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠. انظر الجدول ألف ٤ بالملحق.

الجدول ٣
نصيب العامل من الإنفاق العام على الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

الإقليم	١٩٨٩-١٩٨٠	١٩٩٩-١٩٩٠	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥
	(تعادل القيم الشرائية بالقيمة الثابتة للدولار ٢٠٠٥)			
شرق آسيا والمحيط الهادي (٨)	٤٨	٦٩	١٠٨	١٥٦
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)		٤١٣	٥٥٩	٧١٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٠)	٣٣٧	٣١٦	٣٠٩	٣٤١
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧)	٤٥٨	٥٣٤	٦٤٠	٦٧٧
جنوب آسيا (٧)	٤٦	٥٠	٥٣	٧٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٠)	١٥٢	٥٠	٥١	٤٥
المجموع (٥١ بلداً)	٦٨	٨٢	١١٤	١٥٢

ملاحظات: تشمل العمليات الحسابية ٥١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ وبيانات منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٢ أ. انظر الجدول الف٥ بالملحق.

الكبرى، حيث انخفضت حصة العامل من الإنفاق بأكثر من الثلثين فيما بين الثمانينات وأوائل عام ٢٠٠٠. وتنفق البلدان جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا على حصة العامل الزراعي أقل بكثير مما تنفقه أي أقاليم أخرى.

إن الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي يوفر طريقة لتقدير ما إذا كانت المصروفات الحكومية على الزراعة تعكس الأهمية الاقتصادية لذلك القطاع (الجدول ٤؛ أنظر الجدول ألف ٥ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب

الإطار ٥

ما مقدار المصروفات العامة على الزراعة التي تُعد استثماراً؟ دلائل من استعراضات المصروفات العامة

ليس من السهل دائماً تحديد أي المصروفات الحكومية ينبغي اعتبارها استثماراً وأيها لا ينبغي اعتبارها كذلك. واستعراضات المصروفات العامة هي أداة مهمة لتقدير وتحليل المصروفات العامة، ويمكن أن تشكل علامة قياس مفيدة يتم على أساسها تقييم فعالية المصروفات الحكومية. ويتفاوت محتوى وشكل هذه الاستعراضات، وذلك نتيجة لاختلافات الغرض والنهج والتغطية القطاعية، وبذلك فقد لا تسمح بعمل نوع من المقارنة فيما بين البلدان والتي قد تكون ضرورية في نظام سجيل النتائج الدولية. وتقدم بعض استعراضات المصروفات العامة في القطاع الزراعي المتوافرة في المجال العام معلومات عن تفاصيل المصروفات الزراعية، بما في ذلك رأس المال والمصروفات الجارية (انظر الجدول)[١]. إن نصيب المصروفات الرأسمالية من مجموع المصروفات يتسم بالتنوع الشديد، إذ يتفاوت ما بين حوالي ٩ بالمائة في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى ٨٤ بالمائة في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وموزامبيق. وفي بعض الحالات، يتم تسجيل اختلاف واضح بين المصروفات المدرجة في الميزانية والمصروفات الفعلية.

[١] إن مصطلحات «المصروفات الجارية» (أو المتكررة)»، و«المصروفات الرأسمالية» تظهر غالباً في الكتابات الاقتصادية التي تحلل المصروفات العامة، بما في ذلك استعراضات المصروفات العامة، ولكنها غير مستخدمة في الكتيبات الدليلية الرسمية والمواد الإرشادية المتعلقة بالإحصاءات الحكومية. إن دليل صندوق النقد الدولي المعنون إحصاءات التمويل الحكومي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١) يميز بين المصروفات والإنفاق على الأصول (غير المالية) وتكوين رأس المال العام. ومجموعتا المفاهيم هاتان قريبتان من بعضهما البعض وإن كانتا غير متطابقتين.

نصيب المصروفات الرأسمالية من المصروفات الزراعية الكلية من استعراضات منتقاة للمصروفات العامة

البلد	النصيب السهمي للمصروفات الزراعية	ملاحظات	الفترة
	(النسبة المئوية)		
غانا [١]	١٧	التنمية، المجموع (ا)	٢٠٠٥
	٢٤	وزارة الأغذية والزراعة، فعلية	
	٤٦	وزارة الأغذية والزراعة، مدرجة بالميزانية	
هندوراس [٢]	٦٦		٢٠٠٦
كينيا [٣]	٣٠		٢٠٠٥/٢٠٠٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٤]	٨٤		٢٠٠٥/٢٠٠٤
موزامبيق [٥]	٨٤	المجموع (ب)	٢٠٠٧
	٩	وزارة الزراعة	
نيجيريا [٦]	٥٨	مدرجة بالميزانية	٢٠٠٥-٢٠٠١
	٤٤	فعلية	
نيبال [٧]	٤٦	(ج)	٢٠٠٣-١٩٩٩
الفلبين [٨]	٢٦	(د)	٢٠٠٥
أوغندا [٩]	٢٤		٢٠٠٩/٢٠٠٨–٢٠٠٦/٢٠٠٥
جمهورية تنزانيا المتحدة [١٠]	٩		٢٠١١
فييت نام [١١]	٧٧		٢٠٠٢
زامبيا [١١]	٢٤		٢٠٠٠

ملاحظات: (ا) المصروفات الإنمائية على عكس المصروفات المتكررة. وهي تغطي جميع المصروفات الحكومية، على عكس المصروفات التي تدفعها (وزارة الأغذية والزراعة) فقط، وتمثل الأخيرة نسبة ٢٥ بالمائة من مجموع المصروفات الحكومية في هذا القطاع. (ب) ٨٤ بالمائة تشير إلى مجموع المصروفات الحكومية؛ ٩ بالمائة تشير إلى وزارة الزراعة فقط. (ج) تشمل مصاريف الري والزراعة. (د) رقم موحد لمصروفات إدارة الزراعة.

المصادر: (١) Kolavalli وآخرون (٢٠١٠)؛ (٢) Anson و Zegarra، ٢٠٠٨؛ (٣) Akroyd و Smith، ٢٠٠٧؛ (٤) Cammack و Fowlerو Phomdouangsy، ٢٠٠٨؛ (٥) البنك الدولي، ٢٠١١أ؛ (٦) البنك الدولي، ٢٠٠٨؛ (٧) Dillon و Sharma و Zhang، ٢٠٠٨؛ (٨) البنك الدولي، ٢٠٠٧ب؛ (٩) البنك الدولي، ٢٠١٠أ؛ (١٠) البنك الدولي، ٢٠١١؛ (١١) Akroyd و Smith، ٢٠٠٧.

البلد). ويحسب هذا الرقم الدليلي على أنه حصة الزراعة من إجمالي المصروفات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وهو مؤشر على ما إذا كانت درجة حصة الزراعة من المصروفات العامة متلائمة مع وزن هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.[٤] وتتفاوت الاتجاهات الزمنية في هذا الرقم الدليلي بتفاوت الأقاليم، ومن اللافت للنظر إلى أبعد الحدود لهي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي ينخفض فيها الرقم الدليلي للتوجيه الزراعي إلى أقل من نصف المستوى الذي كان عليه في الثمانينات.

مكونات المصروفات العامة

كما يتبين عاليه؛ فإن الانخفاض في حصة الزراعة من المصروفات العامة ليس نتيجة لانخفاض مستويات المصروفات على الزراعة بصفة عامة، وإنما نتيجة للزيادات الأكبر التي تحدث في المناطق الأخرى التي أعطيت لها أولوية أعلى مع مرور الوقت. فللحصول على صورة كاملة لحركيات المصروفات العامة في الزراعة، يجب النظر إليها في سياق حركيات أنماط المصروفات الحكومية الكلية (الجدول ٥).

تنفق الحكومات في جميع الأقاليم، في المتوسط حالياً، على الدفاع أكثر مما تنفق على الزراعة. كما أن نصيب التعليم في المصروفات العامة قد ازداد بدرجة ملموسة منذ ١٩٨٠ في جميع الأقاليم باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بينما شهدت جميع الأقاليم زيادة في الحصة التي تنفق إما على الصحة أو على الحماية الاجتماعية، إذا لم يكن على كليهما. وكل هذه المصروفات هي فئات مصروفات ذات تأثير مُحتَمل على التنمية، وفي الكثير من الحالات يحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على الزراعة والتنمية الريفية. فقد تشتمل على مستويات لا بأس بها من المصروفات من أجل الزراعة. ومهما يكن من أمر ففي نفس الوقت؛ انخفضت حصة فئة مصروفات أخرى ذات تأثير إيجابي محتمل على الزراعة - النقل والاتصالات - مع مرور الوقت في معظم الأقاليم.

وبالنظر إلى القيود المالية، فإن زيادة الإنفاق العام على الزراعة لابد أن يكون على حساب شئ ما هو إما زيادة في الضرائب أو انخفاض في مصروفات أخرى، وقد يكون البعض منها مرغوباً فيه اجتماعياً في حد ذاته وله تأثير لا بأس به على التنمية، بما في ذلك الإنتاجية الزراعية والتنمية. لذلك فمن المهم بصفة خاصة زيادة

[٤] إن مؤشر التوجيه الزراعي مفيد لعمل مقارنات بين البلدان ومع مرور الوقت، ولكنه ليس إلزامياً. فالكثير من المصروفات الحكومية الأساسية - مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية الأساسية، والتحويلات الاجتماعية - لا تعكس المساهمة الاقتصادية من جانب القطاع ذى الصلة.

الإطار ٦

إعلان مابوتو ٢٠٠٣ ونصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي في البلدان الأفريقية

صادق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء اجتماع الاتحاد الأفريقي المعقود في يوليو/تموز ٢٠٠٣ في مابوتو على «إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا»، الذي أنشأ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (انظر الإطار ٢٣ صفحة ٨٧). ولهذا الإعلان هدفان مهمان هما زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة ٦ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠١٥ وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ بالمائة من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية خلال ٥ سنوات.

وبغض النظر عما إذا كانت نسبة ١٠ بالمائة هي بالضرورة المُخَصصْ المناسب للزراعة في الميزانيات، فإن من شأن هذا الرقم المستهدف أن يمثل علامة قياس مفيدة يمكن على أساسها تقييم التزام كل بلد تجاه الزراعة. وقد أُنشِئ النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المَعْرِفي - وهو شبكة أفريقية واسعة - أُنشئت لتقديم أدوات تحليلية لدعم صنع السياسات، ولتقييم مدى التقدم نحو غايات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويقوم هذا النظام بجمع البيانات عن الحصة الحكومية في الإنفاق التي تذهب إلى الزراعة في البلدان الأفريقية. وكما يتبين من الشكل، فإن سبعة بلدان فقط تشملها تلك البيانات هي التي حققت الهدف الذي يبلغ ١٠ بالمائة خلال السنة الأخيرة التي تتوافر بشأنها البيانات.[١]

[١] هناك أوجه تفاوت بين البيانات المأخوذة من النظام الإقليمي للتحليل الاستراتيجي والدعم المعرفي، وقاعدة بيانات قاعدة بيانات إحصاءات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وهذا التفاوت ناتج عن الاختلافات في التعريفات وفي التغطية وفي مصادر البيانات. ويمكن للتفاوت من عام إلى عام أن يكون كبيراً، حتى بالنسبة للبلدان التي حققت هذا الهدف أو التي تقدمت نحو تحقيقه.

نصيب الزراعة من المصروفات الحكومية في البلدان الأفريقية

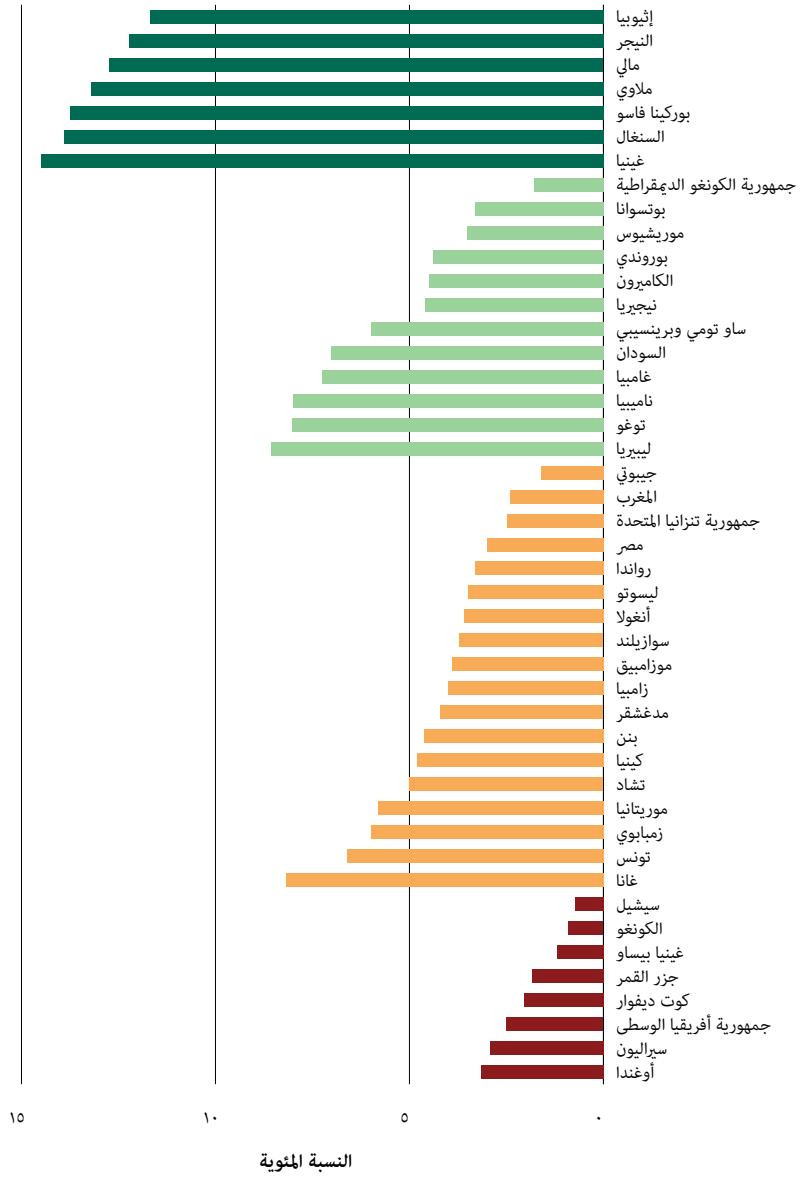

تم إحراز الهدف البالغ ١٠ بالمائة
تحرك باتجاه الهدف
تحرك بعيداً عن الهدف
لا يوجد تحرك واضح باتجاه الهدف أو بعيداً عنه

ملاحظات: الحصة الواردة هنا تخص معظم العام الأخير الذي توافرت بياناته (٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ في معظم الحالات). أما التحرك نحو الهدف أو بعيداً عنه فيعتمد على التغيرات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي توافرت بيانات عنها.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام نظام الأنظمة الإقليمية لتحليل الاستراتيجية ودعم المعرفة ReSAKSS.

الجدول ٤

الرقم الدليلي لتوجيهات الزراعة للإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

الأقاليم	١٩٨٩-١٩٨٠	١٩٩٩-١٩٩٠	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠٠٧-٢٠٠٥
		(المعدل)		
شرق آسيا والمحيط الهادي (٧)	٠,٣١	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٥٩
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)		٠,٢٩	٠,٣٥	٠,٣٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٦)	٠,٩٦	٠,٨٦	٠,٥٦	٠,٣٨
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٥)	٠,٣٤	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٠
جنوب آسيا (٥)	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٩)	٠,٣٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٢
المجموع (٤١ بلداً)	**٠,٣٥**	**٠,٣٨**	**٠,٣٨**	**٠,٤١**

ملاحظات: إن الرقم الدليلي لتوجيه الزراعة المتعلق بالإنفاق العام يساوي حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه الحسابات ٤١ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. ويظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٧.

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٠ والبنك الدولي، ٢٠١٢. انظر الجدول ألف ٥ بالملحق.

الجدول ٥

تركيبة المصروفات الحكومية، حسب القطاع والإقليم في البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط

الإقليم	السنة	الزراعة	الدفاع	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	النقل والمواصلات	مصروفات أخرى
				(نسبة الحصة من الإجمالي)				
شرق آسيا والمحيط الهادي (٨)	١٩٨٠	١١,١	١٥,٨	١٠,٥	٥,٦	١,٤	٧,٩	٤٧,٦
	١٩٩٠	٩,٢	٩,٨	١٤,٥	٧,٠	١,٦	٤,١	٥٣,٦
	٢٠٠٠	٦,٩	٦,٩	١٦,٤	٦,٢	٨,٥	٢,١	٥٣,١
	٢٠٠٧	٦,٥	٧,٢	١٣,٨	٤,٢	١٠,٢	١,٢	٥٧,١
أوروبا وآسيا الوسطى (٩)	١٩٨٠							
	١٩٩٥	١,٤	٣,٧	٢,٠	٧,٠	٢,٢	٨,٨	٧٤,٩
	٢٠٠٠	٢,٨	١٥,٣	٦,٧	٤,١	١١,٢	٣,٠	٥٦,٨
	٢٠٠٧	٢,١	٩,٩	٦,٤	٧,٤	٨,٦	٣,٤	٦٢,٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٠)	١٩٨٠	٦,٩	٣,٦	١٧,٩	٤,٤	١٤,٤	٥,٨	٤٧,١
	١٩٩٠	٣,٨	٥,٨	١٦,٣	٤,١	٣,٤	٤,٤	٦٢,٢
	٢٠٠٠	٣,٩	٥,٢	٢٣,٧	٧,٨	٧,٣	٣,٩	٤٨,٠
	٢٠٠٧	١,٩	٣,٣	٢٥,٩	١٩,١	٥,٨	٢,٢	٤١,٨
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧)	١٩٨٠	٤,٥	١٧,٥	١٥,٦	٤,٥	٨,٦	٥,١	٤٤,٢
	١٩٩٠	٤,٩	١٣,٣	١٨,٧	٩,٠	٨,٤	٤,٨	٤٠,٩
	٢٠٠٠	٤,٤	١٥,١	١٤,٨	١٠,٥	١٢,٧	٨,٨	٣٣,٦
	٢٠٠٧	٣,١	١٠,٥	١١,٨	٧,٧	٢٤,٤	٣,٥	٣٩,٠
جنوب آسيا (٧)	١٩٨٠	٦,٦	١٩,٢	٢,٩	٢,٠	٤,٢	٤,٣	٦٠,٨
	١٩٩٠	٦,٩	١٨,١	٣,١	١,٨	١,٩	٣,١	٦٥,٠
	٢٠٠٠	٤,٨	١٥,٣	٣,٤	١,٨	١,٨	٢,٢	٧٠,٧
	٢٠٠٧	٤,٩	١٢,٩	٤,٦	٢,٣	١,٦	٣,٢	٧٠,٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٠)	١٩٨٠	٦,٠	٦,١	١١,٩	٣,٤	٧,٨	١٣,٩	٥٠,٩
	١٩٩٠	٦,٠	٨,٤	١٣,٩	٤,٥	٣,٠	٦,٠	٥٨,١
	٢٠٠٠	٣,٦	٦,١	١٥,٥	٤,٧	٣,١	٣,٨	٦٣,٣
	٢٠٠٧	٢,٧	٥,٤	١٦,٥	٧,٣	٣,٥	٣,٦	٦١,١

ملاحظات: تشمل الحسابات ٥١ بلداً من بلدان الدخل المنخفض - والمتوسط. أما عدد البلدان المدرج في كل مجموعة فيظهر بين قوسين. وبالنسبة للبلدان في أوروبا وآسيا الوسطى فإن التقديرات تخص السنوات ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧. أما فئة مصروفات "أخرى" فتشير إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي على جميع القطاعات غير القطاعات الستة المتبقية التي تم تحديدها عاليه. وقد أُدرجت المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في فئة مصروفات "أخرى".

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والزراعة، ٢٠١٠.

الجدول ٦

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين في ٢٠٠٠، بحسب الإقليم

فئة البلد	الإنفاق	الحصة
	(تعادل القيم الشرائية بالقيمة الثابتة للدولار في ٢٠٠٥ محسوبة بملايين الدولارات)	(كنسبة مئوية)
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (١٣١)	١١٤٤١	٤٦
شرق آسيا والمحيط الهادي، باستثناء الصين (١٩)	١١٩٢	٥
الصين (١)	١٧٤٥	٧
أوروبا الشرقية والدول السوفييتية سابقاً (٢٣)	١١٧٧	٥
جنوب آسيا، باستثناء الهند (٥)	٣٥٨	١
الهند (١)	١٤٨٧	٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥)	٢٧٥٥	١١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٥)	١٣١٥	٥
غرب آسيا وشمال أفريقيا (١٢)	١٤١٢	٦
البلدان ذات الدخل المرتفع (٤٠)	١٣٤٥٦	٥٤
المجموع (١٧١ بلداً)	٢٤٨٩٧	١٠٠

ملاحظة: يظهر عدد البلدان المدرجة في كل مجموعة بين قوسين.

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢ أ. انظر الجدول ألف ٦ بالملحق..

فعالية وتأثير المصروفات العامة على الزراعة، حتى في حدود القيود الحالية على الميزانية. إن تخصيص مصروفات داخل ميزانيات الزراعة قد يكون أكثر أهمية من مستويات الإنفاق الزراعي الكلي (انظر الفصل ٥).

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين

مستويات المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين

إن البحث والتطوير الزراعيين هما من المكونات الرئيسية للمصروفات العامة على الزراعة ومن بين أكبر العناصر الحاسمة التي تساهم في نمو الإنتاجية الزراعية. ويتم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير الزراعيين بصورة منفصلة عن المصروفات الزراعية الحكومية. وهذه البيانات لا تميز بصورة واضحة بين الاستثمار والمصروفات الجارية، غير أن الكتابات المتعلقة بعائدات الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين تكشف عالمياً تقريباً عن عائدات مرتفعة للغاية من حيث نمو الإنتاجية الزراعية والتخفيف من حدة الفقر (انظر الفصل ٥).

وتفيد البيانات التي جمعتها مبادرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا الزراعية التي يديرها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢أ)، بأن إجمالي المصروفات العامة[٥] على البحث والتطوير الزراعيين في جميع أنحاء العالم بلغت ٢٤,٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، وهي أحدث سنة تتوافر عنها معلومات كاملة (الجدول ٦).[٦] وهناك نسبة ٤٦ بالمائة من هذا الرقم أنفقته البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما البلدان ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٤٩ فقد مثلت فقط ٢,٦ بليون دولار أمريكي أو ١٠,٤ بالمائة.

ازدادت المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط منذ ١٩٨٠ وذلك في جميع الأقاليم (الشكل ١٣). ولا ينطبق نفس الأمر على جميع البلدان داخل الأقاليم (انظر الجدول ألف ٦ بالملحق للإطلاع على بيانات أحدث لكل بلد). وفي الحقيقة، أن العديد من البلدان توجد لديها نُظم ذات إدارة حسنة وتمويل حسن، وتنتج بحوثاً على مستوى عالمي؛ وهناك بلدان أخرى يعتمد بعضها بدرجة كبيرة على الزراعة، شهدت انخفاضات ذات بال في الإنفاق على البحث والتطوير، وانخفاضات أيضاً في مستويات القدرات.

[٥] تشتمل المصروفات العامة على المصروفات الحكومية ومصروفات مؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الربحية.

[٦] تم تحديث البيانات بالنسبة لمختلف السنوات ولمختلف الأقاليم، غير أنه في وقت إعداد هذا التقرير، عام ٢٠٠٠ هو آخر عام تتوافر البيانات بشأنه عن جميع الأقاليم. وتشير النتائج الأولية لعملية تحديث عالمية تمت خلال عام ٢٠٠٨ إلى حدوث نمو كبير في الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعيين، مدفوعاً في الأساس بزيادة في الإنفاق حدثت غالباً في الصين والهند وكذلك في عدد من الاقتصادات الكبيرة الأخرى والبلدان الأكثر تقدماً.

الشكل ١٣
المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيْن، بحسب الإقليم

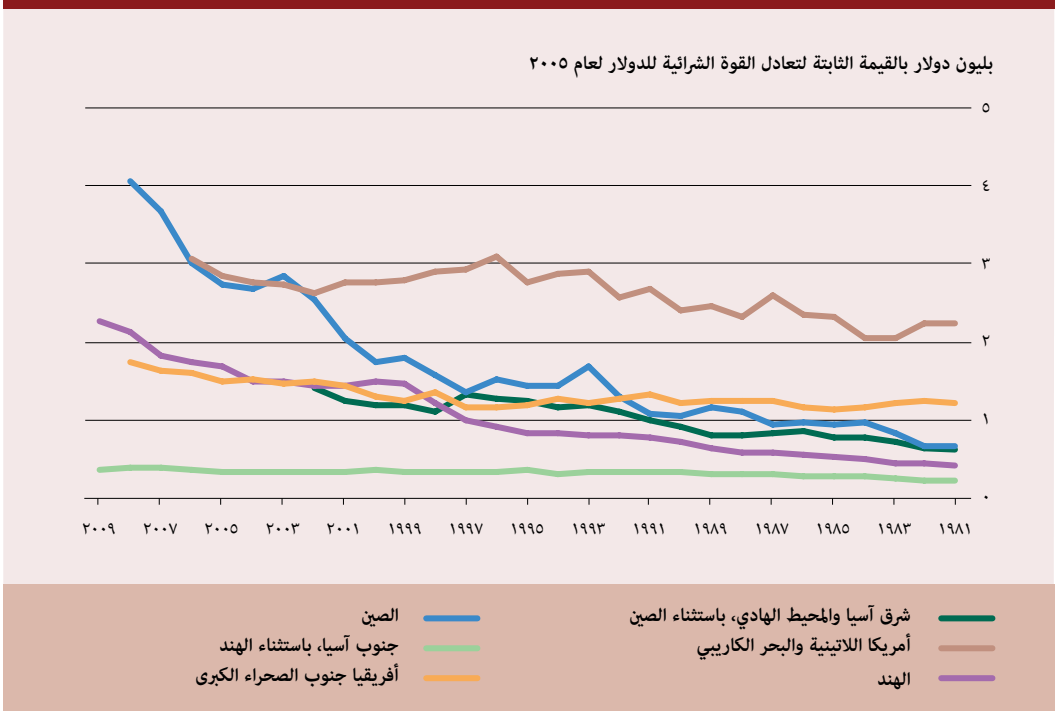

المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠١٢أ. انظر الجدول ألف ٦ بالملحق.

أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن مستويات البحث والتطوير الزراعيين في القطاع الخاص كبيرة؛ ولكن في العالم النامي يظل البحث والتطوير حسب القطاع الخاص صغيراً (Beintema وStads، ٢٠٠٨أ؛ Pray وFuglie وJohnson، ٢٠٠٧؛ Echeverría وBeintema، ٢٠٠٩). وهكذا فإن البحث والتطوير الزراعيين في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط يعتمدان بصورة حرجة على التمويل العام الكافي لأجل الأنشطة.

تتركز معظم المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط تركزاً كبيراً في عدد قليل من البلدان الكبرى. فقد استأثرت الصين بنحو ثلثي الإنفاق العام الإجمالي على البحث والتطوير الزراعيين في شرق آسيا والمحيط الهادي في ٢٠٠٢. (وهو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات بالنسبة للإقليم ككل). وقد استمر الإنفاق على البحوث الزراعية في الصين في التوسع السريع منذ ذلك الوقت. وهناك بلدان أخرى مثل ماليزيا وفييت نام حققت تقدماً طيباً منذ أوائل التسعينات. أما في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تستأثر الأرجنتين والبرازيل والمكسيك بالجزء الأكبر من الإنفاق الإقليمي، وتمثل البرازيل وحدها ٤٢ بالمائة من إجمالي الإقليم في ٢٠٠٦. وفي جنوب آسيا مثلت الهند ٨٦ بالمائة من إجمالي الإنفاق في ٢٠٠٩ (وهو أحدث عام توجد بيانات متوافرة بشأنه بالنسبة لهذا الإقليم الفرعي).

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فبعد عقد من الركود الذي ساد التسعينات، ارتفع الاستثمار في البحوث الزراعية داخل الإقليم بأكثر من ٢٠ بالمائة فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد حدث معظم هذا النمو داخل عدد قليل فقط من البلدان. وركز الإنفاق على البحوث الزراعية في معظم البلدان المتبقية في الإقليم، وبخاصة في غرب أفريقيا الناطق بالفرنسية أو انخفض منذ مطلع الألفية.

ومن المهم تقدير حجم الجهود المبذولة في البحث والتطوير الزراعيين بالنسبة إلى الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع. فقد أنفقت البلدان ذات الدخل المرتفع، في المتوسط، ٢,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على البحث والتطوير الزراعيين العام في عام ٢٠٠٠ (الجدول ٧)، بينما أنفقت البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط أقل من ذلك بكثير، بالأرقام النسبية (٠,٥ بالمائة). وقد أُوصِيَ برقم مستهدف هو ١ بالمائة في أحدث الكتابات وذلك كنصيب كاف للبلدان النامية (Beintema وElliot، ٢٠١١).[٧] وبالنظر إلى أهمية

[٧] هذا المؤشر مثله مثل جميع المؤشرات، يشوبه العديد من القيود ويحتاج لأن يُنظر إليه داخل السياق المناسب (Beintema وStads، ٢٠٠٨ب [].

المصروفات الخاصة على البحث والتطوير لدى البلدان ذات الدخل المرتفع مقارنة بدور هذه المصروفات المحدود لدى البلدان النامية، فإن الفرق بين النصيبين في المجموعتين يزداد حدة وبروزاً إذا أُدرجت المصروفات الخاصة على البحث والتطوير في هذه المقارنة.

ويوجد أكثر متوسط إقليمي انخفاضاً في جنوب آسيا (٠,٣ بالمائة في ٢٠٠٩) وأعلى متوسط إقليمي في أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي - وهي المنطقة الوحيدة ذات الدخل المنخفض - والمتوسط في الإقليم حيث ازداد المتوسط لديهما على ١ بالمائة. ومع ذلك، فإنه حتى في هذا الإقليم لا تتجاوز النسبة نصف النسبة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تفاوتات كبيرة على المستوى القطري داخل الأقاليم (انظر الجدول أَلِف ٦ في الملحق). وشهدت معظم الأقاليم اتجاهاً صاعداً في نصيب البحث والتطوير الزراعيين من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثناء الرئيسي هو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت هذه الحصة انخفاضا كبيراً فيما بين ١٩٨١ و٢٠٠٠. وقد توقف الاتجاه الهبوطي داخل الإقليم منذ ذلك الحين، غير أن الحصة داخل الإقليم لا تزال أقل من الحصة التي شهدها عام ١٩٨١.

المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة

يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تُسهم في الاستثمار العام في الزراعة، وإن كان من غير الواضح حجم الحصة الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي ينبغي اعتبارها استثماراً وليس إنفاقاً جارياً. وباتت المساعدة الإنمائية الرسمية تلقى اهتماماً دولياً متجدداً في أعقاب أزمة أسعار الأغذية في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن المستويات الكلية للمعونة الإنمائية الرسمية للزراعة صغيرة نسبياً مقارنةً بالمصروفات الحكومية على الزراعة، فإنها قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للبلدان المفردة التي تشكل الجهات المتلقية الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشير البيانات الواردة من نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمساعدة الإنمائية الرسمية (الشكل ١٤) إلى أن الالتزامات تجاه الزراعة بلغت أوجها في الثمانينات - بعد أن نمت بصورة كبيرة خلال السنوات التي تلت أزمة الغذاء الدولية في ١٩٧٣-١٩٧٤ (انظر الجدول ألف ٧ في الملحق للإطلاع على البيانات حسب البلد). وأثناء التسعينات، انخفضت الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة بصورة مستمرة، بالأرقام المطلقة (محسوبة بالأسعار الثابتة) وكحصة من إجمالي المساعدة الإجمالية الرسمية. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الاهتمام الدولي المتجدد بالتنمية الزراعية، والقلق بشأن أسعار الأغذية الدولية الآخذة في

الجدول ٧

المصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين كحصة من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، بحسب الإقليم

فئة البلد	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠٠	أحدث السنوات
	(النسبة المئوية)			
البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط (١٠٨)	**٠,٥٥**	**٠,٥٤**	**٠,٥٤**	..
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٥)	٠,٧٥	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٦١ (٢٠٠٨)
شرق آسيا والمحيط الهادي، باستثناء الصين (١٩)	٠,٤١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥٧ (٢٠٠٢)
الصين (١)	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٥٠ (٢٠٠٨)
جنوب آسيا، باستثناء الهند (٥)	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٣١	٠,٢٥ (٢٠٠٩)
الهند (١)	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٣٩	٠,٤٠ (٢٠٠٩)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥)	٠,٩٠	١,٠٨	١,٢١	١,١٨ (٢٠٠٦)
غرب آسيا وشمال أفريقيا (١٢)	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٧٤	..
البلدان ذات الدخل المرتفع (٣٢)	**١,٥٣**	**٢,١١**	**٢,٣٧**	..
المجموع (١٤٠)	**٠,٩١**	**٠,٩٨**	**٠,٩٧**	..

ملاحظات: يستثنى هذا الجدول ٣١ بلداً في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سابقاً بسبب عدم توافر البيانات.

المصادر: البيانات المتعلقة بالمصروفات العامة على البحث والتطوير الزراعيين مأخوذة من المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (٢٠١٢ أ). واستمدت البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الزراعي من تقرير البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١٢). انظر الجدول ألف ٦ في الملحق

الإطار ٧

مصادر نمو الإنتاجية في الزراعة

هناك دليل قوى على أن مكاسب الإنتاجية الزراعية قد أسهمت بقدر كبير في زيادة دخول المزرعة، وفي الحد من الفقر الريفي والحضري.[١] وقد ناقشنا سابقاً، أهمية رأس المال الزراعي بالنسبة لإنتاجية العمل، حسب قياسها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. إن مثل هذه المؤشرات الجزئية المتعلقة بالإنتاجية مهمة، ولكنها لا تذكر جميع العوامل التي تسهم في نمو الإنتاجية. فالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحاول تسجيل جميع مصادر النمو الإنتاجية في الزراعة. فهي رقم دليلي للمدخلات المُقاسة مقسوماً على الرقم الدليلي التجميعي للمدخلات المُقاسة ورأس المال المادي مثل الأرض، والعمل، والآلات، والثروة الحيوانية، والأسمدة الكيميائية، ومبيدات الآفات. وهكذا؛ فإن النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يمثل جزءاً من نمو الإنتاج لا يفسره الاستخدام الزائد لهذه العوامل، وإنما تفسره أشياء أخرى مثل التقدم التكنولوجي، وتنمية رأس المال البشرى، والتحسينات في البنية الأساسية المادية والسياسات الحكومية، وكذلك العوامل غير المُقاسة مثل التحسن في نوعية المدخلات أو استنفاد الموارد الطبيعية (Fischer وByerlee وEdmeades، ٢٠٠٩).

ويرى Fuglie (٢٠١٠) أن النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هو المسؤول عن تزايد نصيب نمو المخرجات الزراعية. ويبين الشكل ألِف تفصيلاً للعوامل التي أسهمت في نمو الإنتاج الزراعي العالمي خلال العقود الخمسة الماضية. فقد كانت الآلات، والثروة الحيوانية والمستلزمات المادية (وبخاصة الأسمدة) والأرض هي المحركات الرئيسية للنمو الزراعي في الستينات والسبعينات، ولا تزال كذلك في الثمانينات. ومع تزايد إسهامات الاستخدام الزائد للمستلزمات، فإن رأس المال المادي والأرضي قد انخفض مع مرور الوقت، وأصبح نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بارزاً بصورة متزايدة حتى أصبح في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بجدارة، هو أهم العوامل التي ينبني عليها النمو الزراعي داخل سياق عالمي. ويتضح هذا النمط أيضاً في الأقاليم النامية (الشكل باء). ولكن الإقليم الوحيد الذي لا ينطبق عليه هذا النمط هو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل جيم). حيث الأرض الجديدة هناك كانت هي المحرك المسيطر على النمو الزراعي في الفترة بين ١٩٨١-٢٠٠٩. وقد أصبحت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي العنصر الثاني الأكثر أهمية في الثمانينات، وإن كان إسهامها قد انخفض مع مرور السنوات، بما يتناقض مع إسهام البلدان النامية ككل. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانتقال إلى التكثيف الزراعي سوف يستلزم تغييراً في استراتيجية تنبني على التوسع في المساحة إلى استراتيجية تنبني على الاستثمار في الأنشطة التي تزيد من نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وقد فحص العمل المبكر الذي قام به Evenson وFuglie (٢٠٠٩) العلاقة بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لطويلة المدى وبين الاستثمار الوطني في رأس المال التكنولوجي في ٨٧ بلداً نامياً. فقد اعتبرا أن كليهما من مؤشرات القدرة على تطوير وتطويع التكنولوجيا الجديدة، ومن مؤشرات القدرة على توسيع وتطويع التكنولوجيا الزراعية والعمل بها. وقد وجدا أن المعدلات المتزايدة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مترابطة بصورة إيجابية مع الزيادات في المؤشر شريطة وجود قدر أدني من القدرات لدى الآخر. وهكذا فإن كلاً من البحث والإرشاد الزراعيْين يعتبران من المحركات المهمة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومع ذلك، فإن النتائج أشارت إلى الحاجة إلى وضع المزيد من التأكيد على البحوث بالنسبة للإرشاد الزراعي. وقد كانت التحسينات التي أُدخِلت على قدرات البحث ترتبط غالباً بزيادة نمو الإنتاجية حتى مع غياب قدرات إرشاد زراعي محسنة، بينما وجدا أن العكس ليس صحيحاً. وقد تأكدت هذه النتائج في تحليل لاحق أجراه Fuglie (٢٠١٢).

[١] للإطلاع على عينة من الدراسات المتعددة بشأن مساهمة الإنتاجية الزراعية في النمو وتخفيض الفقر انظر: Thorbecke وJung (١٩٩٦)؛ Datt وRavallion(١٩٩٨)؛ Foster وRosenzweig (٢٠٠٤)؛ Mundlak وLarson وButzer (٢٠٠٤)؛ Ravallion وChen (٢٠٠٤)؛ Christiaensen وDemery (٢٠٠٧)؛ Bezemer وHeadey (٢٠٠٨)؛ Otsuka وEstudillo وSawada (٢٠٠٩)؛ Suryahadi وSuryadarma وSumarto (٢٠٠٩).

نمو الإنتاج الزراعي العالمي، بحسب مصدر النمو والفترة الزمنية

ألف - الإنتاج الزراعي العالمي

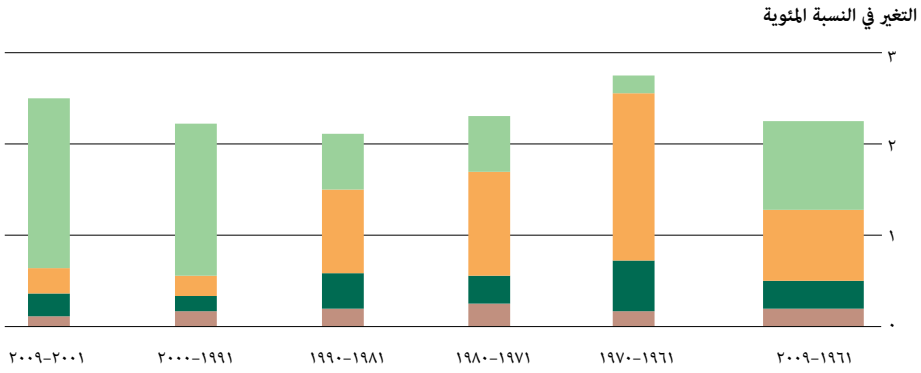

باء - البلدان النامية

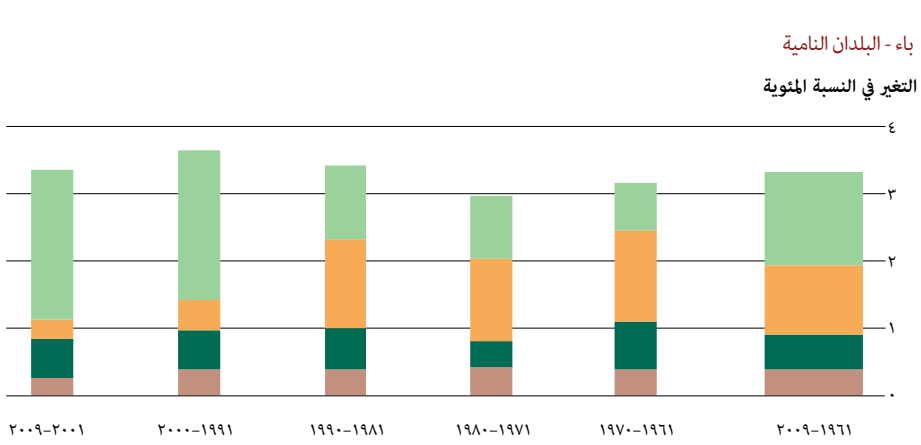

جيم - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

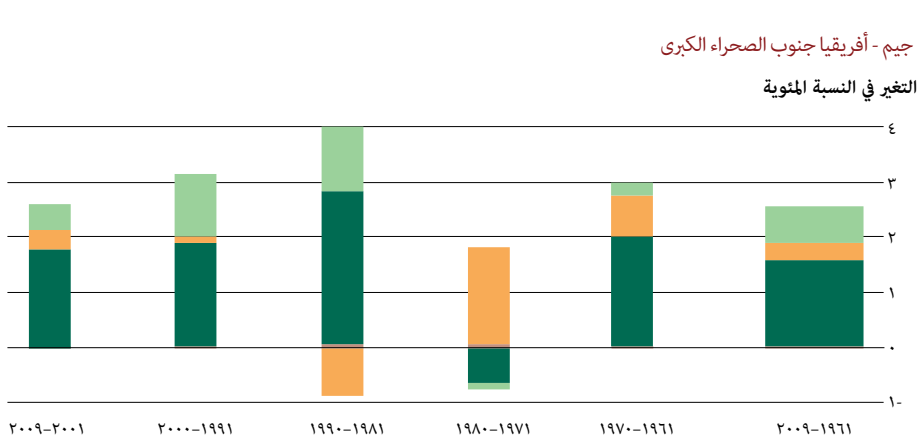

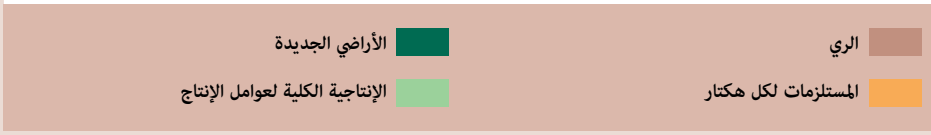

المصدر: Fuglie، ٢٠١٢ .

الشكل ١٤
مستوى وحصة المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للزراعة، بحسب الإقليم

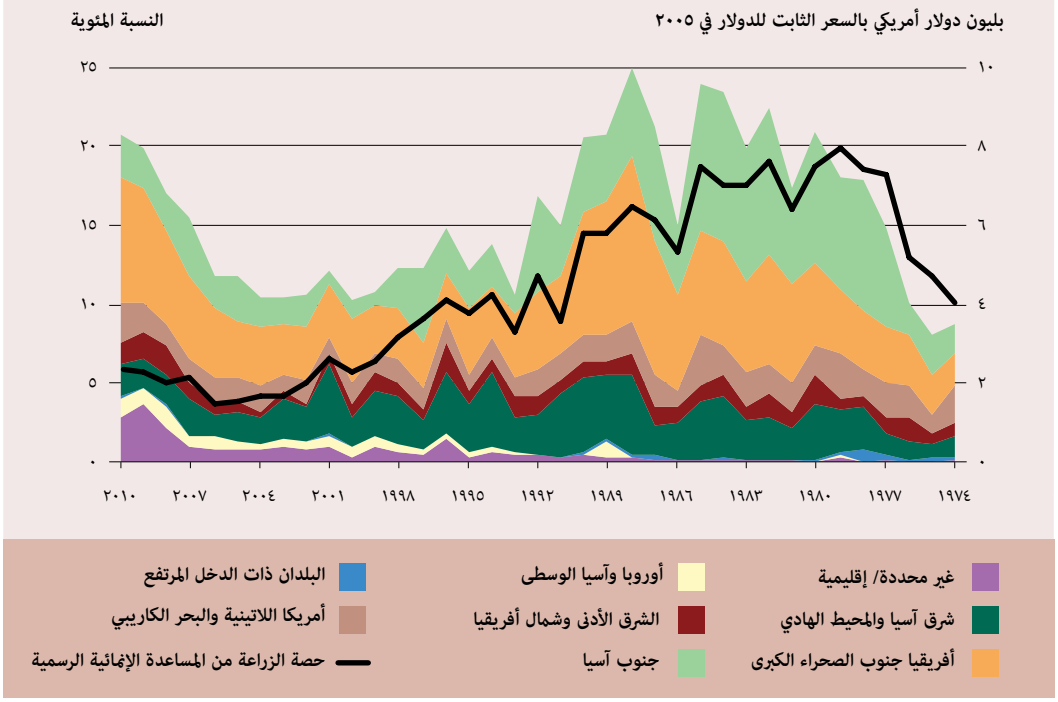

المصدر: حسابات واضعي الدراسة باستخدام بيانات مستمدة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٢أ. انظر الجدول ألف ٧ بالملحق.

الارتفاع إلى تعافٍ جزئي في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، وفي حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كان كلاهما (وبخاصة الحصة) أقل من المستويات السابقة بكثير.

تبين البيانات الجديدة التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ذات التغطية الأكثر شمولاً للجهات المانحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) أن الالتزامات السنوية للزراعة تجاوزت في السنوات الأخيرة كل الالتزامات التي أُبْلِغ عنها نظام الإبلاغ عن المراكز الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ١-٢ بليون دولار أمريكي، ولكن هذه البيانات تؤكد النمط العام الذي كشفت عنه بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

زيادة الاستثمار في الزراعة

تشير الدلائل المقدمة في هذا الفصل إلى أن الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط تحتاج إلى زيادة استثماراتها في الزراعة. ومع ذلك، فإن تقدير مقدار ونوع الاستثمار الإضافي اللازم وبواسطة من ينبغي تقديم هذا الاستثمار لهو أمر أكثر صعوبة. وقد تم بذل العديد من الجهود مع مرور الوقت - من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وجهات أخرى - لتقييم الاحتياجات الكلية من الاستثمار في الزراعة. وتختلف هذه الاحتياجات، تبعاً لعوامل مثل الهدف المحدد، والأفق الزمني، والتغطية القطاعية (الزراعة الأولية فقط أو القطاعات السابقة على الإنتاج واللاحقة له) والتغطية الجغرافية، وإذا ما كان كلا الاستثمارين الخاص والعام قد أُخذا في الحسبان، وما إذا كان التفكير يجري في استثمار إضافي أو إجمالي، أو ما إذا كانا يمثلان الاستثمار القائم أو الصافي.

وكما سلفت الإشارة في الفصل ١ فإن الطبعة الأولى من حالة الأغذية والزراعة في ١٩٤٧ دعت إلى زيادة الاستثمار في الزراعة لأجل تحويل المناطق الأقل إعماراً بالسكان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى «صوامع حبوب" لبقية العالم. وأشارت الطبعة الثالثة من تقرير حالة الأغذية والزراعة ١٩٤٩ إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى رأس مال أجنبي إضافي للاستثمار، وذلك لدعم الزراعة، مقداره ٤ بلايين دولار أمريكي سنوياً تضاف إلى مبلغ ١٣ بليون دولار أمريكي ينبغي على البلدان تدبيرها نفسها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٤٩). ونعرض فيما يلي أحدث تقديرين

الإطار ٨

مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي

منذ أزمة أسعار الغذاء في ٢٠٠٨، انتقلت قضايا الأمن الغذائي إلى صدر جدول الأعمال الدولي. وقد تمخض اجتماع البلدان الثماني الكبار في لاكويلا، إيطاليا، المنعقد في يوليو/تموز ٢٠٠٩ عن بيان مشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي سلَّم بنقص الاستثمار المستمر في الزراعة وما يلازمه من عدم استقرار اقتصادي كسببيْن جزئيْن لاستمرار عدم الأمن الغذائي. وأشار الاجتماع إلى انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، والحاجة إلى عكس هذا الاتجاه. وأكدت الدول الأعضاء الثماني الكبار من جديد التزامها بتحسين الأمن الغذائي وتعهدت بتقديم ٢٠ بليون دولار أمريكي كمساعدة للزراعة وللأمن الغذائي في البلدان النامية خلال الثلاث سنوات التالية (G8، ٢٠٠٩). وأثناء اجتماع عقدته مجموعة العشرين في بيتسبرغ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، زيد المبلغ إلى ٢٢ بليون دولار أمريكي وأُنشئ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي للمساعدة في الوفاء بهذه التعهدات.

ويوجد مقر البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي لدى البنك الدولي، وتتولى إدارته لجنة توجيه ذات تمثيل واسع من جانب البلدان المانحة والبلدان المتلقية والمنظمات الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية المتعددة الأطراف، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، وأمانة الأمم المتحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة كلٍ من مستوى وإمكانية التنبؤ بالمعونة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة، وذلك عن طريق استعراض مقترحات من الجهات المانحة ورصد وتقييم تنفيذ المشروعات. ومنذ بداية هذا البرنامج وحتى فبراير/شباط ٢٠١٢ اعتمد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي مقترحات بمشروعات بلغت قيمتها الإجمالية ١,١ بليون دولار أمريكي تُنفذ في كمبوديا، وإثيوبيا، وهايتي، وليبيريا، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتوغو.

وقد وُجِه النقد إلى مبادرة لاكويلا لعدم تحديدها ما إذا كانت الأموال المتعهد بها إضافية للمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو لتقديم تعريفات واضحة بماذا يُقصَد بكلمة المساعدة والزراعة والأمن الغذائي. وعلى الرغم من عدم وجود رصد رسمي للوفاء بتعهدات لاكويلا، فإن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قامت، استجابةً لتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة، بتطوير منصة الكترونية على الشبكة العالمية بشأن تحديد التدابير الخاصة بمنهاج الأمن الغذائي والتغذية، والتي يسمح للبلدان باقتفاء أثر استثماراتها لدعم الأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ج). وعلى الرغم من تعهدات لاكويلا، فقد زادت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة فقط بمقدار ثلث البليون دولار أمريكي من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢ أ).

عالميْن رئيسيْن أعدتهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تأسيساً على مختلف الأهداف والافتراضات:

تلبية الطلب على الأغذية في ٢٠٥٠

في ٢٠٠٩، قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأمر يحتاج إلى متوسط تدفقات استثمارية سنوية تبلغ ٢٠٩ بليون دولار أمريكي لتلبية الطلب المتوقع على المنتجات الزراعية في ٢٠٥٠ في ٩٣ بلداً نامياً (Schmidhuber وBruinsma وBödeker، ٢٠٠٩). وقد اشتملت هذه التوقعات على طائفة واسعة من بنود رأس المال في إنتاج المحاصيل الأولية والثروة الحيوانية، وكذلك على خدمات الدعم اللاحقة للإنتاج،[٨] وقد تم إعدادها في ظل افتراضات محددة تتعلق بالمؤشرات الرئيسية القياسية مثل نمو السكان والتحضر. ومن بين هذا المجموع، هناك مبلغ ٨٣ بليون دولار أمريكي يمثل الاستثمار الصافي، والمتبقي لمواجهة تكلفة إحلال محل انخفاض قيمة رأس المال. ويرد في الشكل ١٥ تفصيل لمتوسط احتياجات الاستثمار السنوية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وحتى ٢٠٥٠ حسب الإقليم والنوع التجميعي للاستثمار.

تمثل هذه التقديرات مستوى الاستثمار اللازم لمواجهة الطلب المتزايد على الأغذية في ٢٠٥٠ - وليس للقضاء المبرم على الجوع وإن كانت تنطوي ضمناً على

[٨] اشتملت الفئات الرئيسية على ما يلي، بالنسبة لإنتاج المحاصيل: تنمية الأراضي، والحفاظ على التربة ومكافحة الفيضانات، والتوسع في الري وتحسينه، وإنشاء المحاصيل الدائمة، والميكنة، والمصادر الأخرى للطاقة والمعدات، ورأس المال العامل. وبالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية: زيادة القطعان، وإنتاج اللحوم والألبان. وبالنسبة لخدمات الدعم اللاحقة للإنتاج: التخزين البارد والجاف، ومرافق سوق البيع الريفية والبيع بالجملة، والمرحلة الأولي من التصنيع. ولا يوجد تمييز فيما يتعلق بما إذا كانت الاستثمارات سوف تُمول من المصادر الخاصة أو العامة.

الشكل ١٥
متوسط الاحتياجات السنوية من الاستثمار لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، بحسب الإقليم

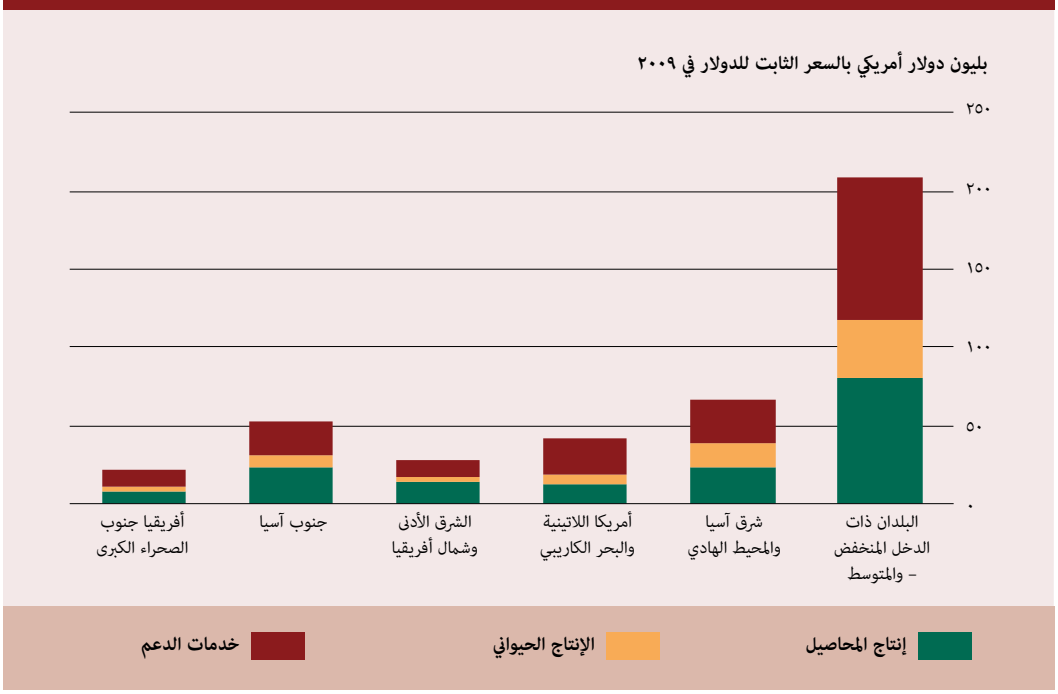

ملاحظة: هذا الشكل يمثل متوسط الاحتياجات السنوية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وحتى ٢٠٥٠.
المصدر: Schmidhuber، Bruinsma، Bödeker، ٢٠٠٩.

الجدول ٨

الاستثمار العام الإضافي السنوي اللازم للقضاء المبرم على الجوع بحلول ٢٠٢٥

مجالات الأولوية في الاستثمار	الاستثمار اللازم
	(بلايين الدولارات الأمريكية بقيمتها الثابتة في ٢٠٠٩)
١- توسيع البنية التحتية الريفية والوصول إلى الأسواق	١٨,٥
٢- تطوير الموارد الطبيعية وحفظها	٩,٤
٣- البحوث، والتنمية والإرشاد الزراعي	٦,٣
٤- المؤسسات الريفية	٥,٦
٥- المصروفات على شبكات الأمان	١٠,٤
مجموع تكاليف الاستثمار	٥٠,٢

المصدر: Schmidhuber و Bruinsma، ٢٠١١.

بعض التخفيض في الفقر والجوع. إن استهداف الفقر أو نقص التغذية بصورة محددة ينطوي ضمناً على تقدير المقدار الإضافي اللازم إضافته للاستثمار، بالإضافة إلى هذه الإسقاطات، أو إلى بعض أنواع سيناريو «العمل كالمعتاد».

استهداف الفقر والجوع

في تحليل منفصل، يقدم Schmidhuber وBruinsma (٢٠١١) تقديرات للمصروفات العامة الإضافية على الزراعة وشبكات الأمان اللازمة لبلوغ عالم خالٍ من الجوع بحلول ٢٠٢٥. وخلال هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أنه سوف يكون من اللازم تدبير مصروفات عامة سنوية إضافية قدرها ٥٠,٢ بليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى مستويات الإنفاق الحالية) وذلك لدعم الاستثمار في البنية التحتية الريفية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والبحوث، والتنمية والإرشاد الزراعي، والمؤسسات الريفية، ليس هذا فقط بل وأيضاً لتوفير شبكات الأمان الموجهة إلى أولئك الأشخاص الذين يعانون من الجوع (الجدول ٨).

الانتقال إلى الاستدامة

إن تلبية النمو المستقبلي على الطلب بصورة مستدامة، والقيام في نفس الوقت بتسريع عملية الحد من الفقر والجوع، سوف يحتاجان إلى مستويات أعلى من الاستثمار من جانب المزارعين والقطاع العام. وغالباً ما يكشف تحليل نُظم الإنتاج المستدامة عن أنها نظم مفيدة من زاوية زيادة العائدات للمنتجين، وتحسين البيئة (Pretty، وآخرون، ٢٠٠٦). ومع ذلك، فإن انخفاض المعدل النسبي في الأخذ بمثل هذه النُظم يبدو أنه يشير إلى أنها غير جذابة للمنتجين.

وينطوي الانتقال إلى نُظم الإنتاج المستدام على قدر كبير من التكاليف الفورية، ليس فقط في شكل استثمار ونفقات تشغيل، وإنما أيضاً كتكاليف للفرص البديلة - مثل الدخل الذي يخسره المنتجون أثناء الانتقال إلى نظام جديد. ويمكن أن تمر عدة سنوات قبل تحقيق مردودات إيجابية من النُظم الزراعية المستدامة، وبخاصة عندما تمر هذه النظم بعملية إصلاح وترميم للنظم المتدهورة (McCarthy وLipper وBranca، ٢٠١١). وقليل هم المنتجون الذين يمكنهم تمويل مثل هذه الفترة الطويلة من الدخل الضائع، حتى لو كانت لديهم الفرصة لتحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل (انظر أيضاً الإطار ١٤). ويمكن أن تُشكل تكاليف المعاملات أيضاً عقبة أمام اعتماد الممارسات المستدامة. ذلك أن نُظم الإنتاج المستدام تحتاج إلى المزيد من التنسيق، مثلاً في إدارة الموارد الطبيعية داخل الملكيات المشاع، أو في تنسيق أنشطة ما بعد الحصاد، والتجهيز، والتخزين والتسويق. وهذا ينطوي على استثمارات كبيرة من رأس المال الاجتماعي. إن الانتقال إلى نظم الاستهلاك المستدام يؤدي إلى مجموعة مماثلة من التكاليف. ولا ينطوي تقليل النفايات فقط على استثمار وتكاليف تشغيل، بل وأيضاً على تكاليف معاملات للتنسيق بين مراحل الإنتاج والتجهيز والتخزين والتسويق.

وقد بدأت العديد من الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض – والمتوسط في دعم المزارعين أثناء الانتقال إلى ممارسات إنتاج أكثر استدامة. فمثلاً اعتمدت حكومة زامبيا الزراعة التي تحافظ على البيئة كإحدى أولويات السياسات في أواخر ١٩٩٩ من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة. فأنشأت وحدة الزراعة التي تحافظ على البيئة، التي توفر حالياً خدمات الإرشاد الزراعي إلى ٠٠٠ ١٧٠ مُزارِع داخل ١٧ ولاية وذلك لدعم الأخذ بالزراعة التي تحافظ على البيئة. ولقد ظلت هذه التكنولوجيا تحقق أعظم النجاحات في المناطق شبه القاحلة لأنها تُقلل من تأثيرات الجفاف على الإنتاجية الزراعية بدون التضحية بالغلات. وحتى في هذه المناطق، مع ذلك، فقد تخلى الكثير من المزارعين عن هذه الممارسة، الأمر الذي يُشير إلى ضرورة زيادة المعرفة بشأن العوامل المؤسسية والزراعية والإيكولوجية والاقتصادية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على نجاح اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة (Arslan وآخرون، ٢٠١٢). وبالمثل، فقد دعمت حكومة ملاوي إنشاء فريق مُهِمات وطني معني بالزراعة التي تحافظ على البيئة في ٢٠٠٢ وأبلغت عن أن ٤٧١ ١٨ هكتاراً، أي ١١٠ بالمائة من الرقم المُستهدف، قد زُرعت باستخدام الزراعة التي تحافظ على البيئة (وزارة الزراعة والري وتنمية الموارد المائية في ملاوي ٢٠١٢). وقد احتضنت حكومة فييت نام هي الأخرى التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي، وبخاصة التكثيف المستدام لزراعة الأرز، الذي ينطوي على قدرات كبيرة لتحسين الأمن الغذائي وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، مع القيام في نفس الوقت بتحسين قدرات المزارعين على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي.

ويمكن للمؤسسات والسياسات المناسبة أن تقلل من التكاليف التي يواجهها المستثمرون الفرديون عند الانتقال إلى النظم المستدامة. فمثلاً، يمكن لشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تقليل المخاطر وتعزيز المقاومة القَبْلِية أن تعزز الحوافز الدافعة إلى الاستثمار في النظم المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠أ). كما أن البحوث الزراعية ونظم التنمية والإرشاد الزراعي التي تُقدم للجماهير مقرونة ببناء القدرات، فهي تقلل من تكاليف المعاملات، وتزيد الحوافز للاستثمارات في الممارسات المستدامة. إن إعادة تخصيص موارد الاستثمار العامة والخاصة الحالية - والانتقال من الاستثمارات ذات العائدات المنخفضة «للاستدامة» إلى الاستثمارات ذات العائدات المرتفعة - هي المفتاح إلى الانتقال نحو نُظم الإنتاج المستدام. كما أن ضمان إدراج السلع والخدمات البيئية في الحوافز الاستثمارية هو من التحديات الحاسمة التي تواجه السياسات (انظر الفصل ٣). وبالمثل، فإن البحث والتطوير الزراعيين ضروريان لدعم النُهُج المستدامة في الزراعة.

وتشمل المصادر الجديدة المحتملة والإضافية للتمويل التي يمكن أن توجه المزيد من أموال القطاع الخاص نحو التنمية المستدامة المدفوعات من أجل توفير السلع العامة البيئية (مثل حفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ أو الحفاظ على المسطحات المائية). كما أن ربط تمويل تغير المناخ بخطط الاستثمار الزراعي المستدام يمكن أن يوفر أيضاً تمويلاً إضافياً (وتجري مناقشة هذين العنصرين في الفصل ٣).

التحدي المتمثل في تعزيز الاستثمارات في الزراعة

إن الحجم النسبي لتدفقات الاستثمار من المصادر العامة والخاصة يبين بوضوح أن الاستثمار الخاص هو المفتاح

لتلبية نمو الطلب المستقبلي، وتحقيق الأمن الغذائي وإنجاز الانتقال إلى الزراعة المستدامة. ولكن الحكومات تستطيع فقط أن تيسر الاستثمار الخاص من جانب المزارعين والمستثمرين الآخرين. وهكذا تكون المسألة التي تواجه صناع القرارات هي «ما هو المطلوب لإجراء استثمارات زراعية كافية وتلبية أهداف الأمن الغذائي، والتخفيف من الفقر وزيادة الاستدامة البيئية؟» وسوف يتم تناول هذه المسألة في الفصول التالية.

الرسائل الرئيسية

- إن الاستثمار الخاص من جانب المزارعين أنفسهم هو أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، ويتجاوز بكثير التدفقات السنوية على الزراعة من الحكومات، والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب. ويتسم دَوْرا المستثمرين من القطاعين العام والخاص بأنهما تكامليان ولا يمكن الاستعاضة بواحد عن الأخر، غير أن الدور المركزي للمزارعين ينبغي إدراكه في أية استراتيجية تسعى إلى تشجيع الاستثمار الزراعي.
- إن البيانات النُظامية والشاملة بشأن الاستثمار الزراعي محدودة للغاية. كما أن القليل من مجموعات البيانات المقارنة دولياً تُسلط بعض الضوء على مختلف جوانب الاستثمارات في الزراعة، غير أن وجود البيانات المُحسنة أمر ضروري لتوضيح المستويات والاتجاهات في الاستثمار الزراعي، وللتمكين من إجراء تحليل أكثر متانة لتأثيرات الأنواع المختلفة من الاستثمار.
- إن رأس المال السهمي الزراعي - وبخاصة نصيب العامل من رأس المال السهمي الزراعي - لهو من المُحدِدات المهمة لإنتاجية الأيدي العاملة الزراعية. وتوجد ثغرات كبيرة في نِسَبْ رأس المال الزراعي - العمل بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط - والمنخفض. وقد اتسعت الفجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض خلال العقود الأخيرة نظراً لأن رأس المال السهمي الزراعي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض قد تخلف عن النمو في قوة الأيدي العاملة. وقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بصفة خاصة نسب رأس مال - عمل آخذة في الانخفاض بل وراكدة أثناء هذه الفترة.
- ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة خلال السنوات الأخيرة ولكنه لا يمثل إلا جزءاً صغيراً جداً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من تدفقات الموارد الإجمالية إلى الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط، ومن غير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم إسهاماً كبيراً على المستوى العالمي في زيادة حصة العامل من رأس المال السهمي الزراعي، وإن كان عاملاً رئيسياً بالنسبة لبعض البلدان الفردية.
- إن الاستثمار العام في الزراعة ضروري لتعزيز الاستثمار الخاص في هذا القطاع، ولكن الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط خصصت حصة متناقصة من المصروفات العامة للزراعة. والأقاليم التي تسودها أعلى معدلات نقص التغذية - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا - هي أيضاً البلدان التي تُخصص أقل حصة من المصروفات للزراعة بالنسبة لحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- وإجمالاً، تنفق البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط أقل بكثير على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الزراعي عن البلدان ذات الدخل المرتفع، وتتركز معظم هذه المصروفات داخل عدد قليل نسبياً من البلدان. ونظراً للدور الإيجابي للبحث والتطوير في تعزيز النمو الزراعي وتقليل الفقر، توجد حاجة ملحة لزيادة تمويل البحث والتطوير للزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط.
- وعالمياً؛ تشتمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على حصة أقل نسبياً للاستثمار الزراعي ولكنها يمكن أن تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان. فبعد سنوات من الانخفاض المستمر، ازدادت في السنوات الأخيرة المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة من الناحيتين المطلقة، وكحصة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما ظلت دون مستويات الثمانينات.
- إن الأهمية النسبية للاستثمار الخاص تعنى أن مناخ الاستثمار الذي يتخذ فيه المزارعون قراراتهم هي أهمية حرجة. وتقع على كاهل الحكومات مسؤولية خلق الظروف المؤدية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة.